المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ملف :

ندوة «قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي»

24 شباط/ فبراير 2018

- أنيس قاسم
- خليل تفكجي
- راسم خمايسي
- فرانشيسكو كيودلي
- دانا الكرد

ملف ندوة: " قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي"

سلسلة: ملفات

سبتمبر 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
المبنى رقم 196
شارع الطرفة (800)
منطقة 70، وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل:

تحديات للقانون الدولي 3

أنيس فوزي قاسم

الصراع الجغرافي والديموغرافي في مدينة القدس 19

خليل التفكجي

أنماط التعبئة في القدس ودور السلطة الفلسطينية 42

دانا الكرد

مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس 59

راسم خمايسي

سياسة البعد المكاني:

السياسة الحضرية الإسرائيلية في القدس 71

فرانشيسكو شيوديلي

مقدمة

في قطيعة مع سبعة عقود من السياسة الأميركية نحو القدس، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، اعتراف إدارته بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ووجّه وزارة الخارجية من أجل "بدء التحضيرات لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس". وكان الكونغرس قد تبنّى بغالبية كبيرة، من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، "قانون سفارة القدس" في عام 1995، الذي نصّ على ضرورة نقل السفارة إلى القدس في سقفٍ زمني لا يتجاوز 31 أيار/ مايو 1999، لكن هذا القانون نفسه تضمّن بندًا يسمح للرئيس بتوقيع إعفاء مدته ستة أشهر (قابلة للتجديد)، إذا رآه ضروريًا لـ "حماية المصالح الأمنية القومية الأميركية"[1]. ومنذ إدارة الرئيس بيل كلينتون والإدارات الأميركية المتعاقبة، كان هذا الإعفاء يُوقّع تلقائيًا كل ستة أشهر، على الرغم من أن جميع هؤلاء الرؤساء كانوا قد وعدوا، بوصفهم مرشحين، بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

في هذا السياق، عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوم السبت 24 شباط/ فبراير 2018، ندوة أكاديمية بعنوان "قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي"، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والمتخصصين العرب والأجانب، للبحث في تداعيات قرار إدارة الرئيس ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها. ناقش الباحثون المشاركون قضايا وموضوعات عدة، من أهمها: الأسباب التي دعت ترامب إلى اتخاذ هذا القرار، ووضع القدس في القانونين الدولي والإسرائيلي في ضوء القرار الأميركي الأخير، والوقائع الديموغرافية والطبوغرافية والعمرانية على الأرض؛ خصوصًا أن المدينة أضحت أمام مشروع تهويدٍ حقيقي لتغيير طبيعتها في ضوء تصاعد إجراءات التخلّص من السكان العرب والأحياء العربية فيها.

نقدم في هذا الملف بعض الدراسات المُنتقاة من بين مجموعة من الأوراق البحثية التي قُدّمت في الندوة. في الدراسة الأولى يقدم الباحث والمحامي أنيس فوزي قاسم قراءة حول "الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل: تحديات للقانون الدولي". وتناقش الدراسة الثانية للخبير خليل تفكجي "الصراع الجغرافي والديموغرافي

[1] "Jerusalem Embassy Act Of 1995," US Congress Website, 8/11/1995, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/NTVrec

في مدينة القدس" منذ عام 1967. وتبحث الدراسة الثالثة للباحث راسم خمايسي "مصفوفة الضبط المُمَارسة لإحداث التغييرات الديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس" منذ عام 1967. وتدرس الباحثة دانا الكرد في الدراسة الرابعة "أنماط التعبئة في القدس ودور السلطة الفلسطينية". ويُختتم الملف بدراسة خامسة للباحث فرانشيسكو كيودلي حول أثر "سياسة البعد المكاني: السياسة الحضرية الإسرائيلية في القدس" في إعادة تشكيل القدس.

الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل: تحديات للقانون الدولي

أنيس فوزي قاسم[1]

- مقدمة
- أولًا: شرط حق الدولة ذات السيادة في تحديد عاصمتها
- ثانيًا: ادعاء أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يُعدّ شرطًا ضروريًا لتحقيق السلام
- ثالثًا: الاستناد إلى اعتراف الولايات المتحدة بقيام دولة إسرائيل
- خاتمة
- المراجع

[1] محامٍ مقيم في عمّان، ومؤسس مكتب "قاسم للمحاماة".

مقدمة

في السادس من كانون الأول/ ديسمبر 2017، ألقى الرئيس الأميركي دونالد ترامب بيانًا اعترف بموجبه بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. وساق ترامب في تبرير قراره هذا ثلاثة أسباب أو تبريرات: أن "إسرائيل دولة ذات سيادة، ولها الحق – كأي دولة أخرى ذات سيادة – بأن تحدد عاصمتها"، "الاعتراف بأن هذا الأمر يُعدّ شرطًا ضروريًا لتحقيق السلام"، اعتراف الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس هاري ترومان بدولة إسرائيل، ومنذ ذلك الوقت، اعتبرت إسرائيل عاصمتها في مدينة القدس. تحتاج هذه التبريرات التي ساقها ترامب إلى فحص ومناقشة في ضوء مبادئ القانون الدولي، وذلك لبيان مدى توافق قراره مع هذه المبادئ.

أولًا: شرط حق الدولة ذات السيادة في تحديد عاصمتها

من الثابت أنه ليس لكل دولة الحق في تحديد عاصمتها فحسب، بل أيضًا في تشريع أي قوانين تراها أوفى بمصالحها وتخدم شعبها. إلّا أن هذا الحق ليس طليقًا من أي قيد، بل إن من المتفق عليه في القانون الدولي أن أي تشريع أو قرار أو أنظمة تصدر عن دولة ما، لا يمكن احترامها والاعتراف بها ما لم تكن متّفقة مع مبادئ القانون الدولي، والدول غير ملزمة باحترام، أو بالاعتراف بتشريع أو قرار صدر عن دولة إذا كان مثل هذا التشريع أو القرار يتعارض مع مبادئ القانون الدولي والشرعة الدولية. وقد تطوّر هذا القيد الوارد على حرية الدول في التشريع حتى أصبح الآن جزءًا لا يتجزأ من مبادئ القانون الدولي العرفي.

في عام 1862، مدّت إسبانيا المياه الإقليمية لجزيرة كوبا التي كانت آنذاك تحت سيطرتها، ستة أميال بحرية بدلًا من ثلاثة، فاحتجت الولايات المتحدة على ذلك بقولها لا تستطيع دولة ما، اعتمادًا على تشريع محلي، أن تمدّ سلطتها على المياه الخارجية كيفما تشاء، لأن حق الدولة على مدّ سيادتها ثلاثة أميال بحرية، لا تستند إلى تشريع محلي، بل تستمد مشروعيتها من القانون الدولي[2]. وحسمت محكمة العدل الدولية هذا المبدأ في قضية مشهورة،

[2] انظر المراسلات بين الولايات المتحدة وإسبانيا حول هذا الموضوع في:

John B. Moore & Francis Wharton, *Digest of International Law*, vol. 2 (Washington: U.S. Government Printing Office, 1906), pp. 706-710.

هي قضية "المصائد" (Fisheries) عام 1951[3]، إذ قالت المحكمة إن تحديد المناطق البحرية لا يمكن أن يعتمد على إرادة الدولة الساحلية لوحدها" ولو كانت تتصرف بموجب تشريع داخلي، وإن تصرّف الدولة الساحلية يجب أن يستند إلى القانون الدولي". وما ينطبق على قانون البحر ينطبق على غيره من ميادين القانون؛ إذ نصّت اتفاقية لاهاي حول مسائل تتعلق بتنازع قوانين الجنسية (1930)[4] في المادة الأولى منها على أن "تختص كل دولة بأن تحدد في قانونها الأشخاص الذين يتمتعون بجنسيتها، وتعترف الدول بهذا القانون بقدر انسجامه مع الاتفاقات الدولية والعرف الدولي". ولا بدّ من الإشارة إلى المادة (27) من اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات، التي نصّت على نحو عام، أنه لا يحق لدولة أن تتذرّع بقانونها الداخلي كي تبرر إخلالها بالتزام دولي[5].

وللاستدلال على صحة هذا المبدأ القانوني وسلامته، والذي استقرّ عليه عمل الدول به لفترة طويلة، أصدرت إسرائيل بتاريخ 1980/7/30 "القانون الأساس: القدس، عاصمة إسرائيل"[6]. وعلى الرغم من أن هذا التشريع هو تشريع داخلي، لم تعترف أي دولة بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولم تنقل أي دولة سفارتها من تل أبيب إلى القدس؛ أي إن هذا التشريع المحلي لم ينل اعتراف القانون الدولي به، ولم يحظَ باحترام الدول الأخرى، ولم تلتزم به لأنه يخالف مبادئ القانون الدولي باعتباره تشريعًا يرمي إلى تغيير وضع أراضٍ محتلة ويُعلن ضمّها إلى سيادته بالمخالفة للقانون الدولي الإنساني. ولم تشذّ الولايات المتحدة الأميركية آنذاك عن تلك الممارسة الدولية.

هنا يمكن النظر إلى السند الأول الذي يستند إليه الرئيس الأميركي، ترامب، في اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، باعتباره إسرائيل دولة ذات سيادة ولها الحق في تحديد عاصمتها. قد يكون مصيبًا في قوله إن إسرائيل

---

[3] William W. Bishop, "Fisheries Case (United Kingdom v. Norway)," *The American Journal of International Law*, vol. 46, no. 2 (April 1952), pp. 348-370

[4] "Convention on Certain Questions Relating to the Conflict of Nationality Laws," The Huge Convention 1930, 12/4/1930, accessed on 16/7/2018, at: https://goo.gl/Sx7371

[5] United Nations, "Vienna Convention on the Law of Treaties 1969," Office of Legal Affairs, 23/5/1969, accessed on 16/7/2018, at: https://goo.gl/bkDnhK

[6] "Basic Law: Jerusalem, Capital of Israel," (Unofficial translation), The Israeli Knesset, 30/7/1980, accessed on 16/7/2018, at: https://goo.gl/JX3KSW

دولة ذات سيادة، إلّا أن هذه السيادة لا تُطلق يدها، أو يد الولايات المتحدة لهذا الغرض، وللإخلال بالقانون الدولي ومخالفته في تحويل الوضع القانوني "لأرض محتلة" إلى أرض طليقة من أي قيد.

قبل الدخول في قانونية القرار الأميركي، لا بدّ من التساؤل: أي "قدس" يتناول القرار الأميركي؟ إذ إن بعد احتلال ما يسمى "القدس الشرقية" بعد العدوان الإسرائيلي في عام 1967، أصدرت إسرائيل تشريعاتها الخاصة بالقدس، التي في إثرها ضمّت 64 كلم^2 من أراضي الضفة الغربية إلى القدس، وذلك حين وسّعت الحدود البلدية للمدينة، أي إنها أضافت عشرة أضعاف مساحة القدس الأصلية المحتلة من أراضٍ هي محتلة أيضًا[7]. وأصدر مجلس الأمن الدولي آنذاك قراره رقم 478 الذي أكدّ فيه أن التشريع الإسرائيلي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل هو خرق لمبادئ القانون الدولي، وأن الإجراءات التشريعية والإدارية كلها التي اتّخذتها إسرائيل، بما في ذلك "القانون الأساس" باطلة ويجب إلغاؤها؛ فهل اعتراف الرئيس ترامب يشمل القدس بمساحتها الموسّعة ويتحدّى، هنا، الشرعية الدولية التي عبّر عنها مجلس الأمن الدولي، أم أن الاعتراف جاء غامضًا عن قصد؟

"القدس" التي يتناولها الاعتراف الأميركي هي، طبقًا للقانون الدولي، "أرض محتلة". وعلى ذلك استقرّ المجتمع الدولي منذ احتلال القدس في عام 1967 من دون أن يحيد عن هذا الموقف أو يُغيّر فيه. ولو أخذنا على سبيل المثال قرار الجمعية العامة 23/69، الصادر بتاريخ 2014/11/25، فسنقرأ أن الجمعية العامة: "**تؤكد** ضرورة إزالة نقاط التفتيش وغيرها من العراقيل التي تعوق حركة الأشخاص [...] في جميع **أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية**". و**تطلب** من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، "التقيّد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي [...] ووقف جميع تدابيرها [...] الأحادية الجانب في **الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية**". **وتكرر** مطالبتها بالوقف التام لجميع نشاطات الاستيطان الإسرائيلية في **الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية**. (التأكيد مضاف).

---

[7] في حزيران/ يونيو 1967 وبعد احتلال القدس، أصدرت إسرائيل ثلاثة قوانين تتعلّق بالقدس المحتلة: قانون الإدارة والقضاء (التعديل الحادي عشر)، قانون البلديات (التعديل السادس)، قانون حماية الأماكن المقدسة، انظر:

Center of Israel Education, "Israel's Basic Laws: (12 February 1958-12 March 2014)," accessed on 16/7/2018, at: https://goo.gl/B24a8a

يُلحظ هنا أن الجمعية العامة تستخدم تعبير "الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية" تعبيرًا ثابتًا في قراراتها الصادرة عنها. وعلى ذلك جرى، ولا يزال يجري العمل في أجهزة الأمم المتحدة كلها، كمجلس الأمن الدولي (القرار 2334، تاريخ 2016/12/23) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (قرار 2011/41) واليونسكو (قرار تاريخ 2016/10/13)، في إضافة "بما فيها القدس الشرقية"، كلما وردت عبارة "الأرض الفلسطينية المحتلة". وجاء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 2004/7/9 في قضية الجدار منسجمًا حاسمًا؛ إذ قالت: "وقد احتلت إسرائيل في العام 1967 الأراضي الواقعة بين الخط الأخضر [...] والحدود الشرقية السابقة لفلسطين زمن الانتداب [...] وبموجب القانون الدولي العرفي، كانت هذه الأراضي بناء على ذلك أراضيَ محتلة وكان لإسرائيل فيها وضع السلطة القائمة بالاحتلال [...] **وجميع هذه الأراضي (بما فيها القدس الشرقية) ما زالت أراضي محتلة**، وما زالت لإسرائيل وضع السلطة القائمة بالاحتلال[8]. (التأكيد مضاف).

يضاف إلى ذلك كله، أن الغالبية العظمى من فقهاء القانون الدولي ومن المدارس الفقهية المختلفة، تعتبر الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، أراضي محتلة، وأن إسرائيل سلطة قائمة بالاحتلال[9]، والنتيجة القانونية التي تترتب على ذلك هي التزام إسرائيل بمبادئ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التزامها بعدم تغيير الوضع القانوني أو الديموغرافي للأراضي المحتلة. ومن باب أَولى، أن تلتزم الدول الأخرى، ولا سيما الولايات المتحدة على نحو خاص بهذه المبادئ القانونية الثابتة.

إن القرار الأميركي جاء مخالفًا لهذا المبدأ، بل متناقضًا معه. إنه في الواقع يشرعن الاحتلال وكأنه يمنح إسرائيل السلطة الشرعية على أرض محتلة. وبهذه الصفة تُصبح الولايات المتحدة عاملًا مساعدًا للاحتلال والاستيطان

---

[8] النص العربي للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية منشور في: أنيس فوزي قاسم وآخرون، **الجدار العازل الإسرائيلي: فتوى محكمة العدل الدولية (دراسات ونصوص)**، أنيس مصطفى القاسم (محرر)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 183، الفقرة 78. وتكرر هذا التعبير في فقرات عدة من الرأي الاستشاري، انظر على سبيل المثال الفقرات 96، 151، 163/أ/ب/ج.

[9] W. T. Mallison & S. V. Mallison, *The Palestine Problem in International Law and World Order* (Harlow, UK: Longman, 1986), in particular Chapter 6, p. 240; Emma Playfair (ed.), *International Law and the Administration of Occupied Territories: Two Decades of Israeli Occupation of the West Bank and Gaza Strip* (Oxford and New York: Clarendon Press Oxford/ Oxford University press, 1992); Theodor Meron, "The West Bank and International Humanitarian Law on the Eve of the Fiftieth Anniversary of the Six-Day War," *The American Journal of International Law*, vol. 111, no. 2 (April 2017), p. 357.

وميرون كان مستشارًا قانونيًا لوزارة الخارجية الإسرائيلية.

وللعمليات الإسرائيلية كلها في القدس المحتلة؛ وهذا يحمّلها ما يعرف في القانون الدولي بـ "المسؤولية الدولية"[10]. وأقرت لجنة القانون الدولي في آخر صياغة لها لمبادئ المسؤولية الدولية، وعرّفت، أولًا، هذه المسؤولية بأنها "كل فعل غير مشروع دوليًا تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليتها الدولية". وهذا التعريف ينطبق على الوضع الماثل في الأراضي المحتلة؛ ذلك أن الاحتلال الإسرائيلي للقدس الذي يدخل عقده السادس، ليس إلّا ضمًّا فحسب، وهو فعل غير مشروع قانونيًا، وعدم الاعتراف بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة عليها والاستمرار في عملية الاستيطان على نحو مبرمج لتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية المحتلة ليست إلّا مظاهر لعملية الضم. وإذا كانت محكمة العدل الدولية قد أكدت مسؤولية إسرائيل الدولية عن إقامة جدار الفصل العنصري، فمن باب أولى أن تُقام المسؤولية الدولية لإسرائيل عن ارتكابها هذه الأعمال كلها غير المشروعة دوليًا. أما مسؤولية الولايات المتحدة الأميركية، فتقع تحت طائلة المادة (16) من المدونة نفسها التي تنص على: "تكون الدولة التي تعاون أو تساعد دولة أخرى على ارتكاب فعل غير مشروع دوليًا من جانب هذه الأخيرة مسؤولة عن ذلك دوليًا، إذا: (أ) فعلت تلك الدولة ذلك **وهي تعلم بالظروف المحيطة** بالفعل غير المشروع دوليًا؛ و(ب) كان هذا الفعل غير مشروع دوليًا لو ارتكبته تلك الدولة.

تنطبق عناصر هذا النص على الموقف الأميركي الذي عبّر عنه الرئيس ترامب من خلال اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل. فالولايات المتحدة "تعلم بالظروف المحيطة بالفعل غير المشروع"؛ ذلك أن هناك بيانات وتصريحات وتعهدات أميركية صدرت عن الرؤساء الأميركيين منذ عام 1967[11]، وتؤكد كلها أن القدس مسألة يجب أن تخضع لاتفاق الطرفين المتنازعين، وأن الظروف المحيطة بالقدس تفرض على الحكومة الأميركية

---

[10] James Crawford (ed.), *The International Law Commission's Articles on State Responsibility: Introduction, Text and Commentaries* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

انظر أيضًا، حامد سلطان، **القانون الدولي العام في وقت السلم** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976)، ص 287.

[11] على سبيل المثال، انظر رسالة الرئيس الأميركي رونالد ريغان إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن بتاريخ 1982/9/1، والمنشورة في الملحق رقم (X) في:

Harvey Sicherman, *Palestinian Self-Government (Autonomy): Its Past and Its Future*, Policy Papers 27 (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1991), p. 137, accessed on 16/7/2018, at: https://goo.gl/4et3XE

وسار الرؤساء الأميركيون على الموقف نفسه؛ وانظر أيضًا:

Mallison & Mallison, note 10, p. 226, and note 48.

التقيّد بهذه السياسة، و"تعلم" الولايات المتحدة أيضًا الأعمال غير المشروعة التي قامت بها، ولما تزل، تقوم بها إسرائيل في القدس على نحو خاص، بدءًا من تدمير حي المغاربة، إلى التدمير المتواصل لمنازل المقدسيين أو مصادرتها وإقامة شبكات من المستوطنات داخل المدينة وخارجها، وهذه الأعمال كلها، طبقًا للفقرة (ب)، أفعال غير مشروعة بدلالة القرارات الدولية الثابتة، بما في ذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية[12].

ثانيًا: ادعاء أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يُعدّ شرطًا ضروريًا لتحقيق السلام

أما السبب الثاني الذي برّر به الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أي قوله إن "**الاعتراف بأن هذا الأمر يعدّ حقيقة شرطًا ضروريًا لتحقيق السلام**"، ففيه تحريف للواقع والقانون على حدٍّ سواء. فالأمر الواقع بعد حرب 1967 هو أن العالم، بما في ذلك الدول العربية، توصلت إلى الاعتراف بوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وقيام سلام دائم بين الأطراف المتنازعة، وهذا ما أصبح يُعرف بمبدأ "الأرض في مقابل السلام". وعلى هذا المبدأ صيغ القرار (242) الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 1967/11/22 الذي بدوره أصبح الأساس القانوني لحل الصراع العربي – الإسرائيلي. والأساس الذي أُقيم عليه هذا القرار الأممي هو تأكيد مبدأ مهم من مبادئ القانون الدولي؛ أي مبدأ "عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة".

إن هذا المبدأ هو من المبادئ التي لا يجوز الاتفاق على خلافها أو المسّ بها أو التطاول عليها، ولم يسبق لدولة أن تحدّته، ولا سيما في عهد ميثاق هيئة الأمم المتحدة[13]، مع العلم أن المجتمع الدولي بدأ يُقرّ ويحترم هذا المبدأ في فترة سابقة لتاريخ الميثاق. وهذا المبدأ هو إحدى ركائز النظام الدولي الأساسية التي يقوم عليها الأمن والنظام الدوليين. وأصبحت هذه القاعدة معترفًا بها من المجتمع الدولي، وتمّ تقنينها في الكثير من المعاهدات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، وعلى سبيل المثال، فإن **إعلان مبادئ القانون**

---

[12] سمير جريس، **القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 51 وما بعدها؛
Rory McCarthy, "Israel annexing East Jerusalem, says EU: Confidential report attacks 'illegal' house demolitions, Government accused of damaging peace prospects," *The Guardian*, 7/3/2009.

[13] تمّ توثيق المواقف والاتفاقات الدولية التي أقرّت وتمسكت بهذا المبدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر في:
Marjorie Whiteman, *Digest of International Law*, vol. 5 (Washington: U.S. Government Printing Office, 1965), p. 847.

الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقًا لميثاق الأمم المتحدة الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1970/10/24[14]، أكدّ هذا المبدأ، ونصّ في الجزء الأول منه على "أن اكتساب أراضٍ نتيجة للتهديد أو لاستخدام القوة لا يمكن الاعتراف بها قانونًا". وأصبح هذا الإعلان موضع تقدير خاص من محكمة العدل الدولية التي قالت فيه إن تصويت الدول عليه يعتبر قبولًا منها لما ورد فيه من مبادئ، ومن ثمّ، يعتبر ملزمًا كالعرف الدولي[15]. واستند إليه مجلس الأمن الدولي أيضًا في قرارات عدة، ولا سيما تلك القرارات المتعلّقة بالقدس على نحو خاص، التي أكدت كلها عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة[16]. وسارت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الدرب نفسه وتبنّت المبدأ نفسه أيضًا في الكثير من قراراتها[17].

يؤسس ما تقدّم للقول إن أحد أركان النظام الدولي القانوني المهمة هو مبدأ "عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة". وببساطة، قوّض القرار الأميركي بنقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس هذا المبدأ، وأعلن عمليًا أنه "يجوز اكتساب أراضي الغير بالقوة". فهل يستقيم النظام والأمن الدوليان مع مثل هذا القرار الخطر؟

ثالثًا: الاستناد إلى اعتراف الولايات المتحدة بقيام دولة إسرائيل

أما السبب الثالث الذي برر به الرئيس الأميركي قراره بنقل سفارة بلاده إلى القدس، فقوله: "قبل 70 عامًا اعترفت الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس [هاري] ترومان، بدولة إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت، جعلت إسرائيل عاصمتها في مدينة القدس – العاصمة التي أسّسها الشعب اليهودي في الأزمنة القديمة".

---

[14] "United Nations General Assembly: Resolution 2625 (XXV) Declaration on Principles of International Law Concerning Friendly Relations and Co-Operation Among States in Accordance with the Charter of the United Nations," *The American Journal of International Law*, vol. 65, no. 1 (January 1971), pp. 243-251.

[15] "Case Concerning Military and Paramilitary Activities in and Against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America)," *Report*, International Court of Justice, 27/6/1986, p. 188.

[16] على سبيل المثال، انظر قرار مجلس الأمن رقم 267، تاريخ 1969/7/3؛ والقرار رقم 298، تاريخ 1971/9/25؛ والقرار رقم 476، تاريخ 1980/6/30؛ والقرار رقم 2334، تاريخ 2016/12/23.

[17] على سبيل المثال، انظر قرار الجمعية العامة رقم ES 35/169، تاريخ 1980/12/15؛ والقرار رقم 23/69، تاريخ 2014/11/25.

إن استناد الرئيس إلى هذا السبب تحديدًا هو مدعاة رفضه؛ ذلك أنه استند فيه إلى اعتراف الرئيس ترومان بإسرائيل، مع العلم أن الرئيس ترومان نفسه، حين قُدّمت إليه وثيقة الاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية"، شطب منها كلمة "يهودية" بيده وقلمه، واستبدلها بـ "إسرائيل"[18]، فلا بد من أنه كان يُدرك تمامًا أن الدستور الأميركي يمنعه من الدخول في أي نشاطات تكون ذات طابع ديني. فهل استخدام الرئيس ترامب اليوم تعبير "الشعب اليهودي" ينسجم والتزاماته الدستورية؟

أما بإشارة ترامب إلى أن "القدس عاصمة الشعب اليهودي"، فإنه يرتكب أخطاء عدة. ففي ذلك الزمن البعيد لم تكن هناك "عواصم"، ولم تكن هناك "شعوب" بالمفاهيم التي درجت في الأدبيات السياسية والقانونية الحديثة. يُضاف إلى ذلك، أن مقولة "الشعب اليهودي" هي اختراع صهيوني بحت، وركّز ثيودور هرتزل على هذا التعبير كي يُطالب بحق "تقرير المصير" لهذا "الشعب"، شأنه في ذلك شأن الشعوب الأخرى، علمًا أن "الشعب اليهودي" لم يكن موجودًا كباقي الشعوب، ولم يحمل مواصفاتها من حيث الجغرافيا واللغة والتاريخ والإنتاج. وعندما يتبنّى الرئيس الأميركي اليوم هذا المفهوم، فإنه يدخل في متاهات تاريخية وأنثروبولوجية وسياسية، ويخلطها بقرارات سياسية معاصرة. فهل أشار عليه مستشاروه بأن الموقف الرسمي للحكومة الأميركية ومنذ عام 1964 أنه "لا يعترف بالشعب اليهودي كمفهوم من مفاهيم القانون الدولي"[19]؟ وكيف يستقيم قول الرئيس حين يخلط مفاهيم دينية وأسطورية تتعارض في الوقت نفسه مع دستور بلاده؟ وهل يمكن لمثل هذا الإعلان أن يصمد في وجه مناظرة قانونية أمام القضاء الأميركي؟

من جانب آخر، إن التركيز الصهيوني على مفهوم "الشعب اليهودي" هو مناط النظام العنصري الذي تقوم بتأسيسه إسرائيل في داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة على حدٍّ سواء. ففي داخل إسرائيل، شرّع الكنيست في عام 1950 "قانون العودة" الذي نصّ على أنه "يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل"، وكل يهودي يهاجر إلى إسرائيل "يكتسب الجنسية الإسرائيلية فورًا"، بحسب قانون الجنسية الصادر في عام 1952، بينما

---

[18] "U.S. Recognition of the State of Israel," The National Archives, accessed on 16/7/2018, at: https://goo.gl/fgYNVP

[19] Mallison & Mallison, supra note 10, p. 84; Marjorie Whiteman, *Digest of International Law*, vol. 8 (Washington: U.S. Government Printing Office, 1967), p. 35.

يُحرم اللاجئ الفلسطيني من العودة إلى بيته وأرضه بسبب أنه "غير يهودي"، ليس إلّا[20]. وظلت الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين ظلّوا تحت الحكم الإسرائيلي بلا جنسية لثلاثين عامًا، وحين مُنحت لهم الجنسية الإسرائيلية، كانت على أساس "التجنّس"، وليس على أساس أنهم أهل البلاد الأصليون. ولم يكن ذلك إلّا تعبيرًا عن التمييز العنصري الذي يشرح ما معنى أن تكون غير يهودي في "دولة اليهود"، وما زالت التفرقة على أساس "اليهودية" هي العنصر الحاسم في عملية السياسة التشريعية الإسرائيلية. ومن هنا جاء تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في آذار/ مارس 2017 كاشفًا وشارحًا وموثقًا عملية التمييز العنصري القائمة في داخل "دولة اليهود"[21].

أما داخل الأراضي المحتلة، فالوضع يتطور على نحو أشدّ فظاظة؛ ذلك أن إسرائيل تقوم بعملية مدّ نطاق تطبيق قوانينها إلى المستوطنات التي أنشأتها هناك، كما ألغت وعدّلت القوانين التي كانت نافذة عند احتلال الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة. وجاءت هذه التعديلات بإصدار المئات من "الأوامر العسكرية" عن الحكام العسكريين الذين تجاوزوا بذلك القيود القانونية التي يفرضها القانون الدولي على سلطة الاحتلال. وغطّت هذه الأوامر مساحة واسعة تراوح بين قانون الضريبة على المشروبات الروحية وعدادات المياه، وهي مساحات لا علاقة لها بـ "الضرورة العسكرية" التي يفرضها القانون الدولي لتبرير أي تعديلات في قوانين الأرض المحتلة[22].

---

[20] "The Law of Return 5710 (1950)," The Israeli Knesset, 5/7/1950, accessed on 16/7/2018, at: https://goo.gl/VK6Bqt

[21] Richard Falk & Virginia Q. Tilley, *Israel Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid* (Beirut: ESCWA, 2017).

[22] تجاوز عدد هذه الأوامر العسكرية اليوم ثلاثة آلاف أمر عسكري، تتناول مختلف جوانب حياة الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما أهالي القدس، فيخضعون للقانون الإسرائيلي، بينما وضعهم القانوني ما زال معلقًا، إنما يعاملون على أساس أنهم يتمتعون بـ "إقامة دائمة".

من القوانين التي مدّت إسرائيل مجال تطبيقها إلى المستوطنات والمستوطنين، الولاية القضائية على المسائل الجزائية والمدنية التي تتعلق بالمستوطنين، والتي هي للمحاكم الإسرائيلية داخل إسرائيل[23]، وهذه مخالفة للمادة 2/64 من اتفاقية جنيف الرابعة. وتمّ تعديل قانون الانتخابات كي يُطبّق على المستوطنين الذين يحق لهم الآن الاشتراك في انتخابات الكنيست، وهذا ليس مماثلًا لحق المواطن الأميركي، مثلًا، المقيم في الخارج، الذي يذهب إلى سفارته للإدلاء بصوته؛ ذلك أن الإسرائيلي المقيم في برلين أو باريس لا يشترك في الانتخابات، بينما يشترك المستوطن وكأنه مقيم "في إسرائيل". وتمّ تعديل قانون ضريبة الدخل على نحو تُفرض فيه الضريبة على الإسرائيليين، أفرادًا وشركات، على الدخل الذي يحصلون عليه من الأراضي المحتلة كما لو كان دخلًا تمّ تحصيله داخل إسرائيل. وكذلك الحال بالنسبة إلى ضريبة المبيعات التي يتم تحصيلها من نشاطات يقوم بها إسرائيليون داخل الأراضي المحتلة. وقائمة القوانين تطول وتتطور مما استخلص منه فقهاء القانون الدولي أن نظامًا شبيهًا بنظام الأبارتهايد يُؤسَّس في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة على حدٍّ سواء. ولم يكن هذا ليتم تحقيقه من دون فرض مفهوم "دولة الشعب اليهودي" الذي يفتخر بها رئيس الولايات المتحدة الأميركية اليوم، ويعتبرها "أحد أكثر الأنظمة الديمقراطية نجاحًا في العالم".

إن ما تقوم ببنائه إسرائيل من نظام قانوني يقوم على التمييز والعنصرية، ويفتخر به الرئيس الأميركي، يمثّل في الواقع جريمة دولية يُعاقب عليها القانون؛ ذلك أن مثل هذه الإجراءات تخالف الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بأشكاله كلها التي دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 1969/1/4، كما تخالف الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري (نظام الأبارتهايد) ومعاقبة مرتكبيها، التي دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 1976/7/19، وصادقت إسرائيل على هاتين الاتفاقيتين. واعتبرت الاتفاقية الأخيرة الفصلَ العنصري جريمة ضد الإنسانية، تنتهك مبادئ القانون الدولي وميثاق هيئة الأمم المتحدة. وتتمثل هذه الجريمة في سياسات العزل والتمييز العنصريين وممارساتهما، بغرض إقامة هيمنة أو إدامة هيمنة فئة عنصرية على فئة عنصرية أخرى. وهذا ما يتضح من سلسلة التشريعات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر وفي الأراضي المحتلة كذلك. وذلك على ما يبدو

[23] "Emergency Regulations (Offences Committed in Israel – Held Areas – Jurisdiction and Legal Assistance): (Extension of Validity)," *Laws of the State of Israel*, vol. 22 (1967), p. 20

بوضوح أن الفلسطينيين في المناطق المحتلة يخضعون للأوامر العسكرية، بينما يخضع المستوطنون للقوانين الإسرائيلية. وهذا أحد أهم تجليات الفصل العنصري. وبحسب ميثاق روما الذي أُسست بموجبه محكمة الجنايات الدولية، أصبحت جريمة "الفصل العنصري" إحدى صور الجرائم المرتكبة "ضد الإنسانية"، وهذا ما يؤكده أوري سافير، المفاوض الإسرائيلي الذي كان من مهندسي اتفاق أوسلو، بالقول: "فنحن نتحوّل في هذه الأيام بالذات إلى دولة أبارتهايد ثنائية القومية"[24].

من هذا العرض للقرار الأميركي الذي اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والذي يمكن تلخيصه بأنه مخالف لمبادئ مهمة من مبادئ القانون الدولي، بل يساعد ويقوّي مؤسسة التمييز العنصري في إسرائيل وضمان هيمنتها على الفلسطينيين أرضًا وشعبًا، جاء موقف المجتمع الدولي مؤكدًا هذه النتيجة، كما ظهر في مسرح الأمم المتحدة.

طرح المندوب المصري مشروع قرار يدين بموجبه مجلس الأمن الدولي الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، فحاز هذا المشروع أربعة عشر صوتًا، بما في ذلك أصوات الدول الدائمة العضوية (عدا الولايات المتحدة)، لكن لم يمرّ بسبب الفيتو الأميركي، أي إن مجموع الدول في المجلس كان يعتقد بعدم قانونية هذا الاعتراف الأميركي. وحين طرحت تركيا واليمن الأمر على الجمعية العام للأمم المتحدة، تمثلت إدانة هذا الموقف الأميركي بصدور قرار حاز ثلثي أصوات الدول التي لها حق التصويت، ونال القرار (صدر في 2017/12/19) 128 صوتًا ضد 9 أصوات، وورد في القرار أن "أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعيّن إلغاؤها". وفي هذا القول الحكم الدولي الواضح والقاطع الذي مؤدّاه الإدانة الحاسمة للقرار الأميركي. صحيح أن أميركا دولة قوية، إلّا أنها بإصرارها هذا على قرارها تصبح قوة من دون شرعية قانونية ومن دون مشروعية دولية. إنها قوة غاشمة.

[24] أوري سافير، "إننا نتحول في هذه الأيام بالذات إلى دولة أبرتهايد ثنائية القومية"، الميادين، 2017/10/23.

خاتمة

يُعدّ قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل قرارًا باطلًا وفق مبادئ القانون الدولي، والشروط الثلاثة التي ساقها لتبرير قراره هذا لا تصمد أمام أي فحص أو مناقشة قانونية. وتتفق هذه النتيجة مع التصويت الذي جرى في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ظهرت مدى العزلة التي تعانيها الولايات المتحدة نتيجة هذا القرار الذي جاء محكومًا باعتبارات سياسية داخلية أدّت بصانع القرار الأميركي إلى القفز على مبادئ القانون الدولي وتجاهل القرارات الدولية الخاصة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

المراجع

1. العربية

جريس، سمير. **القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981.

سلطان، حامد. **القانون الدولي العام في وقت السلم**. القاهرة: دار النهضة المصرية، 1962.

قاسم، أنيس فوزي وآخرون. **الجدار العازل الإسرائيلي: فتوى محكمة العدل الدولية (دراسات ونصوص)**. أنيس مصطفى القاسم (محرر). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

2. الأجنبية

"Basic Law: Jerusalem, Capital of Israel." (Unofficial translation). The Israeli Knesset. 30/7/1980. at: https://goo.gl/JX3KSW

Bishop, William W. "Fisheries Case (United Kingdom v. Norway)." *The American Journal of International Law*. vol. 46. no. 2 (April 1952).

"Case Concerning Military and Paramilitary Activities in and Against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America)." *Report*. International Court of Justice. 27/6/1986.

Center of Israel Education. "Israel's Basic Laws: (12 February 1958-12 March 2014)." at: https://goo.gl/B24a8a

"Convention on Certain Questions Relating to the Conflict of Nationality Laws." The Huge Convention 1930. 12/4/1930. at: https://goo.gl/Sx7371

Crawford, James (ed.). *The International Law Commission's Articles on State Responsibility: Introduction, Text and Commentaries*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

"Emergency Regulations (Offences Committed in Israel - Held Areas - Jurisdiction and Legal Assistance): (Extension of Validity)." *Laws of the State of Israel*. vol. 22 (1967).

Falk, Richard & Virginia Q. Tilley. *Israel Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid*. Beirut: ESCWA, 2017.

Mallison, W. T. & S. V. Mallison. *The Palestine Problem in International Law and World Order*. Harlow, UK: Longman, 1986.

Meron, Theodor. "The West Bank and International Humanitarian Law on the Eve of the Fiftieth Anniversary of the Six-Day War." *The American Journal of International Law*. vol. 111. no. 2 (April 2017).

Moore, John B. & Francis Wharton. *Digest of International Law*. vol. 2. Washington: U.S. Government Printing Office, 1906.

Playfair, Emma (ed.). *International Law and the Administration of Occupied Territories: Two Decades of Israeli Occupation of the West Bank and Gaza Strip*. Oxford and New York: Clarendon Press Oxford/ Oxford University press, 1992.

Sicherman, Harvey. *Palestinian Self-Government (Autonomy): Its Past and Its Future*. Policy Papers 27. Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1991.

"The Law of Return 5710 (1950)." The Israeli Knesset. 5/7/1950. at: https://goo.gl/VK6Bqt

"U.S. Recognition of the State of Israel." The National Archives. at: https://goo.gl/fgYNVP

"United Nations General Assembly: Resolution 2625 (XXV) Declaration on Principles of International Law Concerning Friendly Relations and Co-Operation Among States in Accordance with the Charter of the United Nations." *The American Journal of International Law*. vol. 65. no. 1 (January 1971).

United Nations. "Vienna Convention on the Law of Treaties 1969." Office of Legal Affairs. 23/5/1969. at: https://goo.gl/bkDnhK

Whiteman, Marjorie. *Digest of International Law*. vol. 5. Washington: U.S. Government Printing Office, 1965.

_____. *Digest of International Law*. vol. 8. Washington: U.S. Government Printing Office, 1967.

الصراع الجغرافي والديموغرافي في مدينة القدس

خليل التفكجي[1]

- مقدمة
- أولًا: الاستيطان في القدس
- ثانيًا: تطوّر حدود بلدية القدس وارتباطها بالجغرافيا السياسية
- ثالثًا: اتفاقية جبل المكبر 1948/5/9-1958/1/22
- رابعًا: اتفاقية هداسا 1948/7/7
- خامسًا: حرب حزيران/ يونيو 1967 وتوسيع حدود البلدية لأسباب ديموغرافية
- سادسًا: القوانين والأنظمة التي اتبعت للسيطرة على الحيّز
- سابعًا: الجدار والديموغرافيا
- خاتمة
- المراجع

[1] مدير دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية في بيت الشرق، وعضو الوفد الفلسطيني خلال الفترة 1991–2001، وعضو لجنة البناء والتنظيم في محافظة القدس، وممثل فلسطين في الشعبة العربية للأسماء الجغرافية.

مقدمة

يمكن وصف الصراع على مدينة القدس بأنه صراع على الأرض والسيادة عليها، وفي الوقت نفسه صراع على الرموز والشكل والمظهر والعَلم الذي يُرفَع على مبانيها وأسوارها، وصراع في الرواية وفرض الأمر الواقع على الأرض من جانب واحد على الصعد كلها، إذ يُمكننا القول إن الوضع العام يشهد مرحلة متقدمة من خواتم الأمور. وتتواصل السياسة الاستيطانية الإسرائيلية بإقامة المشروعات الاستيطانية ومصادرة الأراضي وتهويد مدينة القدس وعزلها عن الضفة الغربية بإقامة جدار الفصل العنصري والاستمرار في محاصرة القرى والمدن الفلسطينية وعزل غور الأردن ومنع المصلين من أداء صلواتهم، وتحديد أعمار المصلين، وهدم المنازل وترحيل البدو من أماكن سكناهم وإبعادهم عن مصادر رزقهم.

تكشف التقارير السياسية والاقتصادية التي تصدر في كل عام تمسّك إسرائيل بالاستيطان، في حين أن مضمون الحل والسلام الذي تسعى لتحقيقه هو سلام المنتصر والمهزوم، السيّد والعبد، القوي والضعيف، المُهيمِن والخاضع. وفي ظل ثنائي الشيء ونقيضه، تدّعي إسرائيل أنها تمد يدها للسلام، ويريد الجانب الآخر تدميرها، وهكذا تقدّم نفسها أمام العالم "باعتبارها ضحية وبحاجة ماسة إلى إجراءات حماية استثنائية على الرغم من أنها دولة قوية".

أولًا: الاستيطان في القدس

استمر الاستيطان الإسرائيلي في القدس على الرغم من الإدانات الدولية. وفي تحليل لوكالة رويترز يفيد أن إسرائيل تواجه أزمة بسبب المستوطنات في ظل انتقادات دبلوماسية متزايدة، إذ انتقدتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشدة بسبب الإعلان عن آلاف الوحدات السكنية على أراضٍ يُفكر الفلسطينيون في أن يقيموا دولتهم عليها[2]. وردّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بفكرة تجميد البناء في المستوطنات، معتبرًا أن "الحكومة برئاسته لن تُخلي مستوطنات في القدس والضفة الغربية خلال ولايتها، فعهد تقديم التنازلات من هذا القبيل ولّى إلى غير رجعة". كما رفض نتنياهو فكرة إعادة تجميد البناء في المستوطنات، قائلًا: "إن تجربة حكومته الحالية على الصعيد السياسي أثبتت بطلان خطوة كهذه، نظرًا إلى أن قضية الاستيطان من نتائج النزاع مع الفلسطينيين وليس من مسبباته"[2]. وفي تصريح آخر، أعلن نتنياهو أيضًا عن رفضه إقامة دولة فلسطينية، وتحدّث عن نوع من الحكم للفلسطينيين، وأكّد مواصلة البناء في مستوطنات القدس الشرقية والضفة الغربية، مشدّدًا على أنه ما دام رئيسًا للحكومة، لا يريد أن يسيطر على الفلسطينيين ولا يجعلهم مواطنين في دولة إسرائيل، كما لا يريدهم رعايا، لذا سيكون هناك نوع من الحكم في إطار منزوع السلاح[3].

وفي الذكرى الخمسين لاحتلال مدينة القدس، أعلن نتنياهو أيضًا أن "القدس قلب الأمة الذي لن يُقسّم"[4]. أما زعيم حزب العمل، يتسحاق هيرتسوغ، فقال: "إن كان لليهود من قلب فالقدس هي قلبهم وهي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي ولإسرائيل"[5]. وقد استمر البناء الاستيطاني في مدينة القدس سواء أكان بالمصادقة على

---

[2] "'رويترز': إسرائيل تواجه أزمة بسبب المستوطنات في ظل انتقادات دبلوماسية متزايدة"، **القدس**، 2013/2/7.

[2] "نتنياهو: أي حكومة برئاستي لن تخلي المستوطنات"، **وكالة معًا الإخبارية**، 2013/1/18، شوهد في 2018/7/2، في: https://goo.gl/XnvrTw

[3] "نتنياهو يعلن رفضه للدولة الفلسطينية، ويتحدث عن 'نوع من الحكم' في إطار منزوع السلاح"، موقع عرب 48، 2013/1/20، شوهد في 2018/7/2، في: https://goo.gl/9Y2mNZ

[4] "نتنياهو: القدس هي 'قلب الأمة وإننا لن نقوم أبدا بتجزئة قلبنا': الإعلان عن حي استيطاني بالذكرى 47 لضم شرق القدس"، عربي 21، 2014/5/28، شوهد في 2018/7/2، في: https://goo.gl/qqQw7b

[5] براءة درزي، "تقرير حال القدس 2: ما بين نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو 2014"، مؤسسة القدس الدولية، 2014/5/28، شوهد في 2018/7/2، في: https://goo.gl/ibmjAT

المخططات لتوسيع مستعمرات قائمة أم المصادقة على مخططات لإقامة مستعمرات جديدة، وسواء أكان ذلك داخل مدينة القدس أم خارجها لإقامة القدس الكبرى التي أخذت بُعدًا أمنيًا وسياسيًا وجغرافيًا وديموغرافيًا لتحقيق الأهداف الموضوعة ضمن الإستراتيجية الإسرائيلية بأن القدس عاصمة لدولة واحدة من دون شريك فلسطيني.

إن التغييرات التي طرأت على القدس منذ عام 2000 هي أوسع وأعمق جذورًا، إذ لم تعد القدس المدينة التي كانت في تسعينيات القرن الماضي، عندما بدأ الإسرائيليون والفلسطينيون التفاوض حول مصيرها أول مرة، الأمر الذي عقّد مهمة تقسيم القدس وفقًا للصيغة التي اقترحها الرئيس الأميركي آنذاك بيل كلينتون؛ إذ فرضت الحكومة الإسرائيلية وقائع على الأرض خلال الأعوام الماضية، حتى بات شائعًا القول في بعض الأوساط، إن التقسيم ما عاد قابلًا للتنفيذ، نظرًا إلى تسارع بناء المستوطنات والشكل الذي اتخذته هذه السياسية.

في الوقت نفسه، منع توسيع البؤر الاستيطانية داخل الأحياء الفلسطينية، طرح فكرة التقسيم مرة أخرى (راس العمود، وجبل المكبر، والشيخ جراح)، وذلك تنفيذًا لمشروع شارون الذي وُضع في عام 1990 لإقامة 26 بوابة حول القدس. يرفع التوسّع الاستيطاني والبؤر الاستيطانية التكلفة السياسية للتقسيم، ومن ثمّ، يقلل احتمال حدوثه، كما أن التغييرات التي طرأت داخل الدولة العبرية وصعود اليمين الإسرائيلي المتطرف، حفّزا المطالب الدينية والتاريخية للمدينة، فنتج منها البدء في التقسيم الزماني والمكاني للأماكن الدينية. وحالما تُستأنف المفاوضات، تكون إسرائيل قد أوجدت أمرًا واقعًا يصعب تغييره، وسيكون على كلا الطرفين الانفتاح على حلول "خلّاقة" تنسجم مع هذا المناخ الجديد.

ثانيًا: تطوّر حدود بلدية القدس وارتباطها بالجغرافيا السياسية

بقيت حدود بلدية القدس حتى منتصف القرن التاسع عشر داخل الأسوار التي بناها العثمانيون، وكانت هذه الحدود واضحة وتضم داخل أسوارها جميع الطوائف كلًا في حيّه. وفي بداية خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته، بدأت الطائفة اليهودية بالخروج خارج الأسوار بسبب قلة المساحات المتوافرة داخل البلدة القديمة لإقامة أبنية سكنية جديدة تؤويهم، والاكتظاظ المتزايد وسوء الأوضاع الصحية في المساكن الموجودة.

كانت هذه البداية لإقامة الأحياء اليهودية خارج الأسوار، التي وضعت الأسس الجديدة للأحياء اليهودية خارج الأسوار، والتي بدأت باتجاه الشمال الغربي، ونَتج منها فتح طريق القدس/ يافا. وبلورت هذه الطائفة لنفسها في تلك الفترة أنماطًا من التعصب الديني، ردًا على النهضة الثقافية وتحديث المفاهيم الدينية التي انتشرت في أوساط يهود أوروبا في تلك الفترة. وزاد عددهم آنذاك زيادة سريعة ومذهلة نتيجة الهجرة اليهودية هربًا من التحديث ورغبةً في المحافظة على الأصول والثقافة اليهودية التقليدية. وكانت هذه الطائفة المعادية للصهيونية من أهم الركائز في إقامة مجموعة كبيرة من الأحياء اليهودية، كما كانت السبب الرئيس بالخروج من داخل الأسوار[6].

وصف يسرائيل برتال هذه العملية بأنها "توسع القديم بأدوات حديثة من دون بواعث قومية". ومثّلت مستعمرة مشكنوت شأنانيم (يمين موشيه) التي أُسست في عام 1860، ومستعمرة مئة شعاريم في عام 1875 التي أسسها اليهود الشرقيون (البيوت الهنغارية)، ومستعمرة محينة إسرائيل في عام 1866 التي أقامها الحاخام المغربي دافيد بن شمعون، واشتهر الحي بعدها باسم "حارة المغاربة"، ونحلات شيفع التي أقيمت في عام 1869، نواةً للمستعمرات الإسرائيلية في القدس الغربية. ومع بداية الهجرة اليهودية الأولى في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبح اليهود يمثلون الغالبية في القدس، خصوصًا بعد إقامة عشر مستعمرات جديدة.

وهكذا، دخلت الحركة الصهيونية إلى هذا الواقع المريح نسبيًا الذي نشأ بأدوات ليست قومية. وأعطى في نهاية الأمر مدلولًا سياسيًا وسياديًا للتوسّع اليهودي في الجزء الغربي من القدس. لم يكن اليهود الأوائل الذين خرجوا من البلدة القديمة، إذ سبقهم المسيحيون، خصوصًا البروتستانت (الإنكليز والألمان والروس) لأسباب دينية وخدمة لمصلحة دولهم التي دعمتهم اقتصاديًا وسياسيًا، فأقاموا بصورة رئيسة مباني دينية خدمت الحجاج المسيحيين، لكنهم حرصوا على البقاء بصفة عامة في القرب من الأماكن المقدّسة الموجودة داخل الأسوار.

أما عملية خروج المسلمين خارج الأسوار، فبقيت متواضعة، وكانت في الأساس بخروج الطبقة الغنية التي بنَت في أحياء امتدت باتجاه الجنوب الغربي بعد أن أقيمت سكة الحديد، بين يافا والقدس، وبالقرب من الأماكن الدينية، ثم توسّعت باتجاه الجنوب، وشكّلت هذه الأحياء جسمًا عربيًا يمزج طراز الحضارة الإسلامية والحضارة

[6] موطي غولان، **السياسة الصهيونية تجاه مسألة القدس بين عامي 1937–1949**، ترجمة جواد الجعبري (غزة: وزارة الإعلام، 1996).

الأوروبية في البناء. وعلى الرغم من هذا الاندفاع للبناء خارج الأسوار، فإن حركة البناء اليهودية كانت أكثر نشاطًا واندفاعًا إلى الخارج لأسباب أيديولوجية، أكثر من المسيحيين والمسلمين، وسرعان ما أصبح الجزء الغربي من المدينة يهوديًا في معظمه، خصوصًا الجزأين الشمالي الغربي والغربي[8].

تمكّنت الحركة الصهيونية العالمية، بالتواطؤ مع البريطانيين، من الضغط على العثمانيين لاستصدار مجموعة من الفرمانات التي سمحت لليهود بإقامة عدد من المؤسسات في مدينة القدس، فأقامت الحركة الصهيونية العالمية مقر اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، ومقر الوكالة اليهودية والصندوق التأسيسي (كيرن هيسود) والصندوق القومي اليهودي (هيكرن هكيميت)، إضافة إلى المجلس الوطني لليشوف (الاستيطان)، ومركز اللجنة القومية اليهودية في عام 1920، وهي أعلى سلطة سياسة إدارية في فلسطين، وجعلت القدس مقرًا للجامعة العبرية التي أُسست في عام 1925، ومستشفى هداسا الذي أسس في عام 1935.

ونتيجة نشوء الضواحي الاستيطانية في المنطقة الغربية من المدينة، ونتيجة الزعم الصهيوني والصراع الديموغرافي في الأدبيات الإسرائيلية بأن القدس كانت دائمًا ذات غالبية يهودية، علمًا أن مساحة الحي اليهودي في البلدة القديمة لم تتجاوز خمسة دونمات (الدونم يساوي 1000 متر مربع)، وعدد سكانه لم يتجاوز سبعين أسرة، فإن حكومة الانتداب البريطاني وقادة الصهيونية اتفقوا على رسم حدود البلدية بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي، إذ امتد الخط من الجهة الغربية 7 كيلومترات عن أسوار المدينة (جبعات شاؤول، سكنات مونتفيوري، بيت هاكيرم، شكنات هبوعليم، بيت فجان)، بينما اقتصر الامتداد من الجوانب الجنوبية والشرقية على بضع مئات من الأمتار، ووقفت حدود البلدية أمام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة، ومنها قرى عربية كبيرة وضعت خارج الحدود (الطور، شعفاط، لفتا، دير ياسين، سلوان، العيسوية، عين كارم، المالحة، بيت صفافا)، على الرغم من أن هذه القرى تتاخم المدينة حتى تكاد تكون كلها ضاحية من ضواحيها. ثم جرى ترسيم الحدود البلدية في عام 1921، حيث ضمّت حدود البلدة القديمة وقطاعًا عرضيًا بعرض 400 متر على طول الجانب الشرقي لسور المدينة المقدسة، إضافة إلى أحياء (باب الساهرة، ووادي الجوز، والشيخ جراح) من الناحية الشمالية. ومن الناحية الجنوبية انتهى خط الحدود إلى سور المدينة فحسب، أما الناحية الغربية التي تعادل

[8] المرجع نفسه.

مساحتها أضعاف القسم الشرقي، فشملتها الحدود لاحتوائها تجمعات يهودية كبيرة، إضافة إلى بعض التجمعات العربية (القطمون، البقعة الفوقا والتحتا، الطالبية، الوعرية، الشيخ بدر، ومأمن الله).

كان الوضع الديموغرافي سببًا في سهولة الاستيلاء والسيطرة على القدس الغربية في عام 1948 الناجم عن وجود 100000 يهودي في مقابل أقلية عربية، بينما في القدس الشرقية والبلدة القديمة كانت هناك غالبية عربية وأقلية يهودية، ما سهل عملية التقسيم، فقامت القوات الإسرائيلية بطرد السكان العرب من الأحياء العربية في القدس الغربية، وفي الوقت نفسه، تم سحب اليهود الموجودين في البلدة القديمة والمستوطنات المحيطة، نظرًا إلى عدم قدرة القوات الإسرائيلية على الدفاع عنهم (البلدة القديمة، نفي يعقوب، عطروت). ومع الهدنة المؤقتة الأولى في 1948/6/11، انتهت المعركة الرئيسة حول القدس علنًا، وكل ما جرى بعد ذلك كان بمنزلة تحسينات ذات دلالة أقل، وفي وقت لاحق لتحقيق إنجازات أخرى في المفاوضات السياسية في محادثات الهدنة وما بعدها[10].

انتشرت القوات الإسرائيلية والجيش الأردني في 1948/6/15 على طول خط لم يتغير بصورة جوهرية طوال تسعة عشر عامًا، حتى عام 1967. وبعد أن استقر الوضع، لجأت إسرائيل، تدريجًا ومن دون تصريحات صاخبة، إلى سلسلة من الخطوات التي كانت تعني عمليًا ضم القدس إلى سيادة الدولة العبرية. وفي هذه المرحلة لم يصدر أي احتجاج دولي رسمي بخصوص أعمال إسرائيل في القدس. وفي 1948/7/25 قررت الحكومة الإسرائيلية أن القدس ستصبح خاضعة لسلطة عسكرية إسرائيلية.

في صيف عام 1949، كانت القدس مقسّمة استنادًا إلى اتفاق عسكري محلي (بين موشي ديان وعبد الله التل) الذي وُقّع في تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، واستنادًا إلى اتفاقية الهدنة بين إسرائيل والأردن. ووفقًا لهاتين الاتفاقيتين، قُسّمت المدينة إلى قسمين: القسم الإسرائيلي الأكبر من جهة الغرب، والقسم الأردني الأصغر "بما في ذلك البلدة القديمة" من الشرق. وأغلق الجيش الأردني الجيب الإسرائيلي في منطقة جبل المشارف. واعترفت دولتان فقط بهذا التقسيم الفعلي: إسرائيل والأردن في تموز/ يوليو 1949، بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع سورية وانتهاء الحرب. وما عاد التغيير بقوة الذراع واردًا في الحسبان.

[10] المرجع نفسه.

من هنا وصاعدًا كانت الحكومة الإسرائيلية مترددة بين رغبتين متعارضتين، من دون إعلان ضم المدينة الذي كان يعني حرمان إسرائيل من العضوية في الأمم المتحدة، كما سيمسّ بشدة بمكانتها في المجتمع الدولي[11]. وفي تحدٍ واضح للأمم المتحدة التي أظهرت عجزًا كبيرًا بعد القرار التاريخي الذي صدر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949 لتقرير مصير القدس، نقلت الحكومة الإسرائيلية الدوائر الحكومية إلى المدينة تباعًا، وكانت وزارة الخارجية آخر دائرة تُنقل إلى القدس في تموز/ يوليو 1953، حيث كان المسؤولون يخشون من ردة الفعل الدولية. وهكذا أصبح تقسيم القدس أمرًا واقعًا وبقوة السلاح.

ثالثًا: اتفاقية جبل المكبر 1948/5/9–1958/1/22

وضع المندوب السامي البريطاني لحكومة فلسطين، السير ألان كنغهام، قبيل مغادرته هذه البلاد "دار الحكومة" على جبل المكبر، وكذلك الكلية العربية والمدرسة الزراعية اليهودية، وما بين هذه المباني من منشآت، تحت تصرف الصليب الأحمر الدولي، واشترط يومئذٍ أن لا يقيم في هذه المنطقة وفي المناطق الأخرى التي سُلمت إلى الصليب الأحمر الدولي أي شخص مدني في سن الجندية، عدا الأشخاص الذين يُنتدبون للخدمات المدنية بموافقة الصليب الأحمر، وحدّد عددهم في منطقة جبل المكبر يومئذٍ بثمانية للكلية العربية وثلاثة لدار المندوب السامي واثني عشر للمدرسة الزراعية. وفي 25 نيسان/ أبريل 1949، اتفق العرب واليهود من أعضاء لجنة الهدنة على تقسيم المنطقة الحرام[12].

رابعًا: اتفاقية هداسا 1948/7/7

اتفق الفريقان الأردني والإسرائيلي على نزع الصبغة العسكرية عن المنطقة التي تضم مستشفى هداسا والجامعة العبرية وأوغستا فيكتوريا وقرية العيسوية، على أن يسحب كلاهما، من هذه المنطقة، جنوده وضبّاطه وآلياته

[11] المرجع نفسه.

[12] عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947–1949**، ج 3، ط 3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012).

القتالية، وألا يستعملاها قاعدة حربية لأي حركات عسكرية، وألا يهاجماها أو يدخلاها بطرائق غير مشروعة، وأن تظل المنطقة تحت حماية هيئة الأمم المتحدة إلى أن تتوقف الأعمال العدائية، أو يصل الفريقان إلى اتفاق جديد بشأنها. كما تم تحديد عدد المدنيين من رجال الشرطة من عرب ويهود. فتقرر ألا يزيد عدد الشرطة في القطاع اليهودي على 85 فردًا، مضافًا إليهم 33 شخصًا من المدنيين التابعين لهم، وأما رجال الشرطة العرب في منطقة أوغستا فيكتوريا فيجب ألا يتجاوزوا أربعين رجلًا، ولا يسمح بزيادة عدد سكان العيسوية الحاليين إلا بموافقة الفريقين، وعلى هيئة الأمم المتحدة أن تتخذ من التدابير ما تراه ملائمًا لينال كلا الفريقين ما يحتاج إليه من ماء ومؤن[13].

تشكّلت هيئة بلدية القدس برئاسة حنا عطا الله، ثم عُيّن عارف باشا العارف رئيسًا للهيئة في آب/ أغسطس 1950. وفي 1951/7/13 جرت أول انتخابات لبلدية القدس العربية، وأولت البلدية اهتمامًا خاصًا بتعيين حدودها وتوسيعها، وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية بعد أن استفحلت الضائقة السكنية. وصودق على أول مخطط يبيّن حدود بلدية القدس (القدس الشرقية) في 1952/4/1، وضمت المناطق التالية إلى مناطق صلاحية البلدية: قرية سلوان، وراس العمود، والصوانة، وأرض السمار، والجزء الجنوبي من قرية شعفاط.

أصبحت المساحة الواقعة تحت نفوذ البلدية نحو 6.5 كيلومترات مربعة، في حين لم تزد مساحة الجزء المبني منها على 3 كيلومترات مربعة. وفي 1957/2/12 قرر مجلس البلدية توسيع حدود البلدية نتيجة القيود التي وضعها هنري كاندل[14] بمنع البناء في سفوح جبل الزيتون والسفوح الغربية والجنوبية لجبل المشارف (ماونت سكوبس). إضافة إلى وجود مساحات كبيرة تعود إلى الأديرة والكنائس، ووجود مشكلات أخرى، مثل كون غالبية الأرض مشاعًا ولم تجرِ تسويتها (الشيخ جراح، وشعفاط). وفي جلسة للبلدية بتاريخ 1958/6/22، ناقش المجلس مشروع توسيع حدود البلدية شمالًا، حيث تشمل منطقة بعرض 500 متر من كلا جانبي الطريق الرئيسة المؤدية إلى رام الله وتمتد حتى مطار قلنديا.

---

[13] المرجع نفسه، ص 30-31.

[14] مهندس مخطط مدن بريطاني، أعدّ المخطط الهيكلي لمدينة القدس الإنكليزية. وفي عام 1964 استعانت به الحكومة الأردنية لوضع مخطط هيكلي لمدينة القدس الأردنية التي أصبحت مساحتها 135 كيلومترًا مربعًا.

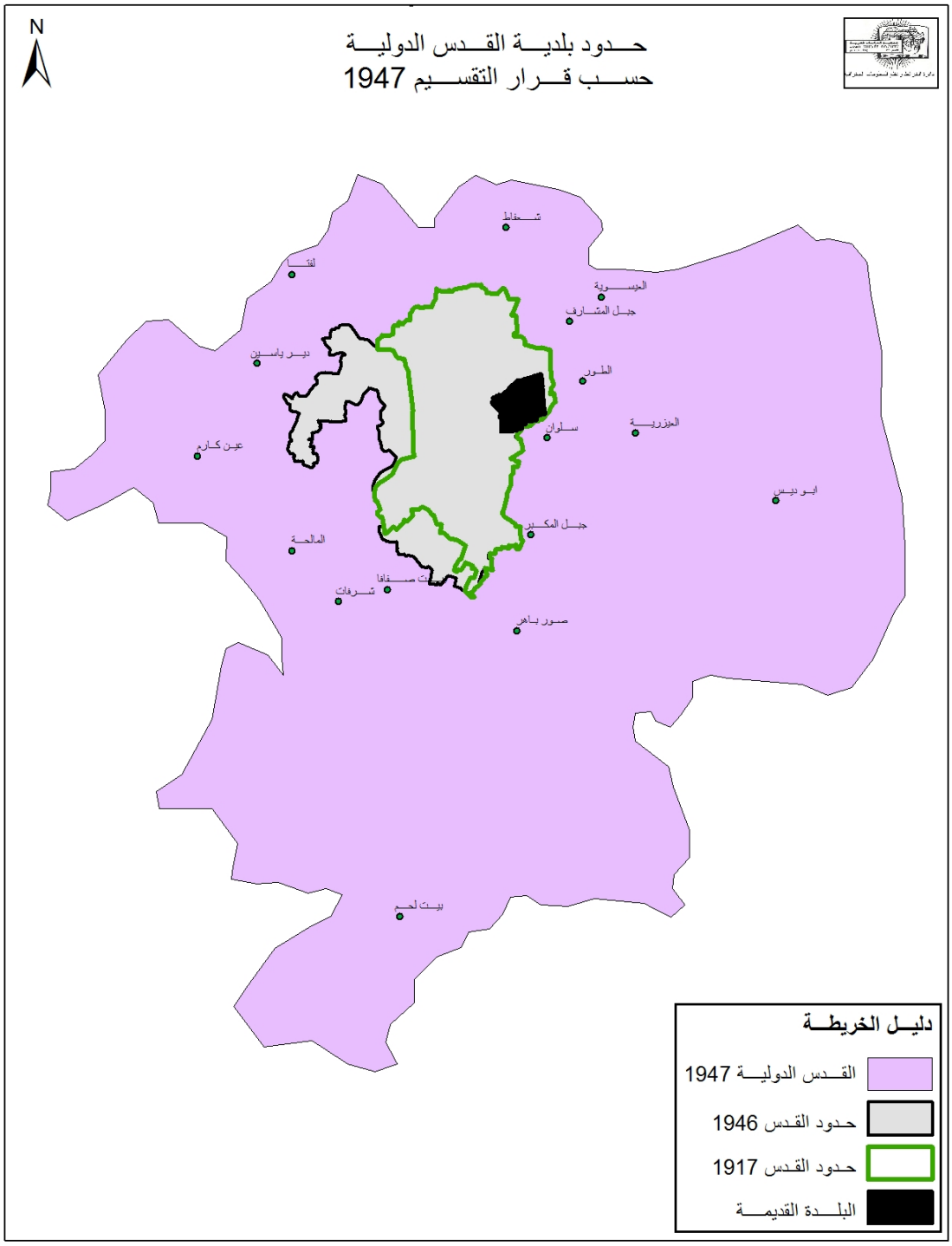
N
حـــدود بلديـــة القـــدس الدوليـــة
حســـب قـــرار التقســـيم 1947
شـــعفاط
لفتـــا
الجســـــمونية
جبـــل المشـــارف
ديـــر ياســـين
الطـــور
العيزريـــــة
ســـلوان
عيـــن كـــارم
ابـــو ديـــس
جبـــل المكـــبر
المالحـــة
تـــرفات
صـــور بـــاهر
بيـــت لحـــم
دليـــل الخريطـــة
القـــدس الدوليـــة 1947
حـــدود القـــدس 1946
حـــدود القـــدس 1917
البلـــدة القديمـــة

أما المخطط الثاني لحدود البلدية، فوُضع في عام 1946 بقصد توسيع منطقة خدماتها، لكن التوسيع تركّز أيضًا في القسم الغربي حتى يمكن استيعاب الأحياء اليهودية الجديدة وضمها، والتي بقيت خارج منطقة التنظيم العام (1931)، وفي الجزء الشرقي أضيفت قرية سلوان من الناحية الجنوبية، الثوري ووادي الجوز، وبلغت مساحة المخطط 20199 دونمًا، توزّعت ملكية أراضيها كما يلي:

أملاك إسلامية	**40 في المئة**
أملاك يهودية	26.12 في المئة
أملاك مسيحية	13.86 في المئة
أملاك حكومية وبلدية	2.9 في المئة
طرق، وسكك حديد	17.12 في المئة
المجموع	**100** في المئة

توسعت المساحة المبنية من 4130 دونمًا في عام 1918 إلى 7230 دونمًا في عام 1948. وجاء قرارا التقسيم والتدويل (1947 و1949) لأن فكرة تقسيم القدس وتدويلها لم تكن جديدة، فقد طرحتها اللجنة الملكية بخصوص فلسطين (لجنة بيل)، واقترحت اللجنة أيضًا إبقاء القدس وبيت لحم، إضافة إلى اللد والرملة ويافا، خارج حدود الدولتين (اليهودية والعربية) مع وجود معابر حرة وآمنة (وجاء قرار التقسيم ليوصي مرة أخرى بتدويل القدس). ونصّ القرار على أن القدس ستكون "منطقة منفصلة"، تقع بين الدولتين (العربية واليهودية)، وتخضع لنظام دولي خاص وتُدار من الأمم المتحدة بوساطة مجلس وصاية يُقام لهذا الغرض.

حدد القرار المذكور حدود القدس الخاضعة للتدويل، حيث شملت، إضافة إلى المدينة ذاتها، "أبو ديس شرقًا، بيت لحم جنوبًا، عين كارم ومُوتسا وقالونيا غربًا، شعفاط شمالًا". لكن حرب عام 1948، وتصاعد المعارك

الحربية التي أعقبت التقسيم، أدّت إلى تقسيم المدينة إلى قسمين. ففي 1948/11/30 وقّعت السلطات الإسرائيلية والأردنية اتفاق وقف إطلاق النار بعد أن تم تعيين خط تقسيم القدس.

وهكذا، مع نهاية عام 1948 كانت القدس قد قسمت إلى قسمين وتوزّعت حدودها نتيجة خط وقف النار، إلى:

1	مناطق فلسطينية تحت السيطرة الأردنية	2220 دونمًا	11.48 في المئة
2	مناطق فلسطينية محتلة (الغربية)	16261 دونمًا	84.12 في المئة
3	مناطق حرام ومناطق للأمم المتحدة	850 دونمًا	4.39 في المئة
المجموع		19331	100 في المئة

هكذا أيضًا، وبعد اتفاق الهدنة الأردني – الإسرائيلي في 1949/3/4، تأكدت حقيقة اقتسام القدس بينهما انسجامًا مع موقفهما السياسي المعارض لتدويل المدينة.

خامسًا: حرب حزيران/ يونيو 1967 وتوسيع حدود البلدية لأسباب ديموغرافية

اندلعت حرب حزيران/ يونيو 1967، فاحتلت إسرائيل القدس الشرقية، وبدأت خطوات تهويد المدينة، واتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سواء حكومات "المعراخ" أو "الليكود" على هذه السياسة، ووضعت البرامج الإستراتيجية والتكتيكية لبلوغ هذا الهدف. فبعد الإعلان عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها في 1967/6/28، وطبقًا للسياسة الإسرائيلية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، رسم رحبام زئيف[15] حدود البلدية لتضم أراضي 28 قرية ومدينة عربية، وأخرج جميع التجمعات السكانية العربية لتأخذ هذه الحدود وضعًا غريبًا، فمرة مع خطوط التسوية (الطبوغرافية) ومرة أخرى مع الشوارع.

[15] القائد العسكري لمنطقة القدس في أثناء حرب عام 1967، وشغل قبل اغتياله في مستهل الانتفاضة منصب رئيس حزب موليدت اليميني.

بدأت حقبة أخرى من رسم حدود البلدية، لتتسع مساحة بلدية القدس من 6.5 كيلومترات مربعة إلى 72 كيلومترًا مربعًا، وتصبح مساحتها مجتمعة (الشرقية والغربية) 108.5 كيلومترات مربعة، لتتوسع مرة أخرى في عام 1990 باتجاه الغرب، فتصبح مساحتها الآن 126 كيلومترًا مربعًا. ومنذ الساعات الأولى للاحتلال، بدأت الجرافات الإسرائيلية، وكذلك السياسة الإسرائيلية، في رسم المعالم لتهويد القدس من أجل فرض الأمر الواقع وإيجاد ظروف "جيوسياسية" يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى، فبدأت بوضع الأساسات لبناء الأحياء اليهودية في القدس الشرقية لتقام عليها سلسلة من المستعمرات أحاطت بالقدس من جميع الجهات، وملأتها بالمستوطنين لتوجِد واقعًا جغرافيًا وديموغرافيًا وخلخلة سكانية في القدس العربية.

في عام 1973، أقرّت اللجنة الوزارية لشؤون القدس في الحكومة الإسرائيلية برئاسة رئيسة الوزراء آنذاك غولدا مائير، الحد من النموّ العربي وجعْلهم يمثّلون 22 في المئة من إجمالي عدد السكان داخل حدود بلدية القدس، وشُكلت لجنة "غافني" لتنفيذ هذه التوصيات. واستُخدمت مجموعة كبيرة من القوانين لضبط هذه النسبة، فاحتدم الصراع على الحيّز، وكانت أدواته القوانين والتشريعات والأموال التي صبّت باتجاه تحقيق هذا الهدف. وبعد أن كان الفلسطينيون يشكّلون الغالبية في عام 1967، باتوا يشكلون 41 في المئة في عام 2017، وبعد أن كانوا يسيطرون على 100 في المئة من الأراضي، أصبحوا يسيطرون على 13 في المئة من الأراضي بعد عمليات المصادرة، وإقامة المشروعات الاستيطانية عليها وفتح الطرق والبناء ضمن الأحياء العربية، لتأتي مرحلة أخرى من مراحل التهويد ورسم الحدود.

سادسًا: القوانين والأنظمة التي اتبعت للسيطرة على الحيّز

1. مصادرة الأراضي: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين المصادرة للمصلحة العامة من أجل إقامة المستعمرات عليها، وبموجب قانون الأراضي لعام 1943 ومن خلال وزارة المالية وتحت غطاء الاستملاك للمصلحة العامة، صودر 24 كيلومترًا مربعًا، ما يعادل 35 في المئة من مساحة القدس الشرقية، وأنشئت عليها 15 مستعمرة إسرائيلية، وشُيّدت 60000 وحدة سكنية. وكان قانون المصادرة للمصلحة العامة من أهم القوانين التي استخدمتها إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التي كانت تعتبر المجال الحيوي للتطور العمراني الفلسطيني المستقبلي.

2. قوانين التنظيم والبناء: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين التنظيم والبناء للحدّ من النمو العمراني والسيطرة على هذا النمو عن طريق التنظيم والتخطيط، فبدأت منذ الأيام الأولى للاحتلال بإغلاق مناطق حول البلدة القديمة بإعلانها مناطق خضراء يمنع البناء فيها؛ ما جعل 52 في المئة من مساحة القدس الشرقية مناطق خضراء، واعتبرت مناطق احتياط إستراتيجي لبناء مستوطنات عليها، كما حدث في جبل أبو غنيم ومنطقة الراس في قرية شعفاط عندما تم تحويلها من مناطق خضراء إلى مناطق بناء استيطاني (هارحوماه، ورامات شلومو).
3. قانون أملاك الغائبين لعام 1950: يعتبر قانون أملاك الغائبين طريقة إضافية للسيطرة على الأرض التي كانت تابعة لملكية فلسطينية. ففي أعقاب النكبة وطرد آلاف الفلسطينيين ونزوحهم من بيوتهم وأراضيهم، استولت إسرائيل على أراضيهم وأملاكهم بحجّة تغيبهم قانونيًا وتعريفهم بـ "الغائبين". ويُعرّف الغائب وفقًا لهذا القانون بأنه كل شخص صاحب ملك في المنطقة التي تقع تحت النفوذ الإسرائيلي، وكان أو سيكون في الفترة ما بين 1947/11/29 وموعد الإعلان عن انتهاء حالة الطوارئ التي أعلن عنها مجلس الدولة المؤقت في 1948/5/19[16]، وأصبح من رعايا الدول العربية التالية: لبنان، سورية، مصر، السعودية، الأردن، العراق، اليمن؛ أو أنه كان موجودًا في هذه الدول وفي أي منطقة من فلسطين التاريخية التي سميت وفقًا للقانون "أرض إسرائيل"، لكنها غير خاضعة للسيادة الإسرائيلية.
4. الأسرلة: استكمالًا للمشروع الإسرائيلي في القدس، يعمل الإسرائيليون على أسرلة الأقلية التي بقيت في المدينة من الفلسطينيين، والتي لا تزيد نسبتها على 22 في المئة من إجمالي عدد السكان. وتسعى إسرائيل لربط القطاعات الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والخدماتية بتلك القائمة لديها، وتحويل ضم المدينة من ضم الأرض إلى ضم الأقلية المحدودة لسكان القدس، وتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنبًا إلى جنب مع باقي المؤسسات الإسرائيلية لأسرلة من بقي من الفلسطينيين في القدس الشرقية[17]، وذلك من خلال تطوّر الخدمات المقدّمة إلى الأقلية التي تريد أسرلتها لذلك.

---

[16] ينوّه بهذا الصدد أن حالة الطوارئ ما زالت سارية في دولة إسرائيل ولم يتم الإعلان عن إبطالها حتى اليوم، وبناء عليه، لا يزال في وسع الحكومة الإسرائيلية إعلان شخص ما بالغائب (قضية سلوان، البلدة القديمة)، وقضية عائلة أبو غطاس في بيت لحم.

[17] سمير جبريل، **تعدد مرجعيات التعليم في القدس: واقع وتحديات** (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2008).

5. سحب الهويات: تنظر إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنون أردنيون يعيشون في دولة إسرائيل، وذلك طبقًا للقوانين التي فرضتها على مدينة القدس، إذ أعلنت في الأيام الأولى للاحتلال في عام 1967 منع التجول، وأحصت الفلسطينيين هناك في 1967/6/26، واعتبرت أن جداول هذا الإحصاء هي الحكم الأساسي لإعطاء بطاقة الإقامة للفلسطينيين في القدس[18] باعتبار جميع الفلسطينيين المقيمين في القدس دخلوا إلى إسرائيل بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران/ يونيو 1967، ثم سمح لهم بالإقامة في القدس على أنها لفتة إنسانية من دولة إسرائيل، وبذلك فهم ليسوا مواطنين، وإنما أجانب يقيمون إقامة دائمة داخل إسرائيل.
6. هدم المباني: سياسة التخطيط لا تكتفي بتحجيم الأراضي المخصصة للسكن، وتقليص حقوق البناء وفرض غرامات باهظة، بل تتجاوزها إلى هدم المبنى. وعملية هدم المباني والمخالفات تمثّل عقابًا مفروضًا على المقدسيين الفلسطينيين، ما يزيد من ضائقة سكنهم ومعاناتهم.
7. الجيل الثالث: يعتبر هذا القانون أخطر القوانين التي سُنّت في فترة الاحتلال، ويسري هذا القانون فحسب على الأملاك اليهودية التي يسكنها عرب من دون أن ينسحب على غير اليهود، وأدّى هذا القانون العنصري إلى الاستيلاء على الكثير من المنازل، اعتمادًا على القوانين والتشريعات والمحاكم الإسرائيلية الداعمة لعملية الاستيطان بأذرع استيطانية مُنفِّذة لهذا القانون (عطيرت كوهانيم)، ولجنة تطوير الحي اليهودي ... وغيرها من مؤسسات الدولة. وقانون الجيل الثالث يعني أن الأملاك المستأجرة قبل عام 1948 أو خلال الفترة 1948 حتى تاريخه، تعود إلى أصحابها، يمثلهم في هذه الحالة (حارس أملاك الغائبين)، بمعنى أن هذا القانون يسري على الجيل الأول الذي قام باستئجار عقار، وأبنائه وأبناء أبنائه، واعتبارهم سكانًا محميين، على أن تعود هذه الأملاك إلى أصحابها ورفع الحماية عن الساكنين في حالة موت الجيل الثالث، أو أن يقوم صاحب الملك بدفع خلو بدل استعمال وعودة البناء إلى أصحابه.

[18] نزار أيوب، "التطهير العرقي في القدس"، **حوليات القدس**، العدد 13 (صيف 2012).

سابعًا: الجدار والديموغرافيا

على الرغم من القرارات الدولية، خصوصًا قرار محكمة العدل الدولية، باعتبارها الجدار غير قانوني، فإن السلطات الإسرائيلية أمعنت بتجاهلها للقوانين والأعراف الدولية واستمرت بتشييد الجدار والنظام الملحق به. وفي نهاية عام 2012، اكتمل بناء جدار الفصل هذا حول مدينة القدس، وبدوره أهّل جيش الاحتلال الحواجز العسكرية وحوّلها إلى معابر رسمية وسلّمها إلى سلطة المطارات. وهكذا عزل الجدار، في مناطق شمال القدس (كفر عقب، وسميراميس) وشرقها (الشياح) وجنوب شرقها (أبو ديس) وجنوب غربها (بير عونا) من أراضي بيت جالا، أكثر من 150000 فلسطيني خلفه؛ فكان الأمن لخدمة الديموغرافيا.

على الرغم من هذه الإجراءات للحدّ من النمو السكاني الفلسطيني، فإن السكان تزايدوا على نحو أخاف المستوى السياسي الإسرائيلي، خصوصًا مراكز الأبحاث التي تنبأت أنه في عام 2040 ستكون نسبة السكان العرب من إجمالي السكان في حدود بلدية القدس نحو 55 في المئة، ما حدا برئيس حزب العمل السابق، يتسحاق هيرتسوغ، إلى القول في مؤتمر حزب العمل، في 2016/2/9، إن خطة "رامون – هيرتسوغ" هي جزء مكمل للخطط الإسرائيلية الهادفة إلى التخلّص من السكان الفلسطينيين. وكثيرًا ما كان الهاجس السكاني للنمو الفلسطيني هو المحرك الأول لهذه الخطط. وقد صرّح يكير سيجف، مسؤول ملف شرق القدس، أن الأحياء التي تقع إلى الشرق من الجدار جزء من مدينة القدس، واعتبر أن لبناء الجدار أهدافًا سياسة ديموغرافية، وليست أهدافًا أمنية فحسب.

ثم طرح رئيس البلدية نير بركات، التخلّي عن المناطق لأول مرة في كانون الأول/ ديسمبر 2011. وفي تموز/ يوليو 2012، في لقاء مع يوسي هايمين مدير بلدية القدس مع منسق الحكومة في الضفة الغربية، طلب منه أن يتحمل الجيش المسؤولية عن الأمور البلدية في الأحياء المقدسية. أما رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، فطرح في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 فكرة سحب الهويات والتخلّص من الأحياء الفلسطينية. ووُضعت الكتل الإسمنتية لفترة محدودة، حيث حدّت من حرية الحركة بين الأحياء الفلسطينية، وجاء هذا الطرح وفكرته للتخلص خصوصًا من أحياء فلسطينية في مخيم شعفاط، وكفر عقب، والسواحرة، ما يعني فقدان أكثر من 200 ألف مقدسي هوياتهم وتحويل مناطقهم إلى منطقتَي "ب" و"ج".

وبهذا، ترتفع نسبة السكان اليهود من 65 في المئة إلى 80 في المئة. وهذا ما صرّح به الرئيس الإسرائيلي الأسبق، حاييم هيرتسوغ، حين قال: "إننا إذا لم ننفصل عن القرى الفلسطينية فإننا سنخسر القدس". وفي تصريح لرئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، قال: "عندما يوشك وجود الأقلية العربية إلى التحول من مشكلة ديموغرافية إلى خطر ديموغرافي، فإن الدولة اليهودية ستتحرك بسرعة وبلا رحمة". وفي تطور آخر، أعطت الحكومة الضوء الأخضر إلى الجيش الإسرائيلي لفحص إمكان فرض الحكم العسكري على الأحياء الفلسطينية التي أصبحت خلف الجدار. وهنا يُسأل: ماذا عن قانون القدس الذي يُعتبر واحدًا من أكثر القوانين حصانة في النظام الإسرائيلي: "تغيير حدود البلدية يجب أن يوافق عليه على الأقل 61 عضوًا. وسُنّ هذا القانون في عام 1980، أما قانون "استفتاء الشعب" الذي تمت المصادقة عليه نهائيًا في عام 2014، والذي ينص على أن أي قرار حكومي يقضي بتغيير في حدود "مناطق إسرائيلية" سواء أكان ذلك عن طريق اتفاق سياسي مع الفلسطينيين أم بغيره، يجب أن يحظى بموافقة 81 عضو كنيست أو الذهاب إلى استفتاء شعبي.

فُرض الحكم العسكري على هذه المناطق، من دون الإعلان الرسمي عن تغيير حدود البلدية والتنازل عن مناطق نفوذ البلدية الموجودة خارج الجدار. وكما أوضح بركات، أن الجدار في منطقة القدس يشكل "عازلًا أمنيًا ووطنيًا"، ويجب أن يتم تحويله كذلك إلى دليل على ابتداء السيادة وانتهائها، أي إن كل ما يقع خارج هذا الجدار، وأقرب إلى مناطق الضفة الغربية، ليس ضمن نفوذ البلدية، وكل ما يقع داخل هذا الجدار، أي أقرب إلى مركز المدينة، هو تحت نفوذ البلدية وسيادتها.

في تموز/ يوليو 2012، التقى هايمين بمنسق الحكومة في الضفة الغربية وطلب منه أن يتحمّل الجيش المسؤولية عن الأمور البلدية في الأحياء المقدسية ما وراء الجدار، بمعنى آخر نقل هذه الأراضي والأحياء إلى نفوذ الإدارة المدنية. وأظهرت تقارير صادرة عن مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)، وهي مؤسسة بحثية غربية، في عام 2012، أن رئيس البلدية يعمل من أجل إخراج الأحياء العربية في الجهة الشرقية من الجدار خارج المدينة، مع تشديد السيطرة على الأحياء العربية الموجودة إلى الغرب

منه، وورد في التقرير أن أحد مستشاري بركات، قال في مقابلة خاصة للتقرير "لماذا نستثمر في تلك المناطق، في نهاية الأمر لن يكونوا جزءًا من إسرائيل"[19].

لا يعني التنازل عن تلك الأحياء نقل أمر إدارتها والسيادة عليها إلى جهة فلسطينية، وإنما سحب هذه المسؤولية من البلدية ونقلها إلى جهات عسكرية إسرائيلية، أو جهات إدارية أخرى، لكن إسرائيلية. وجاء في التقرير أن رئيس البلدية تلقّى نقدًا حادًا من أعضاء الكنيست وأعضاء المجلس البلدي الذين ينتمون إلى الأحزاب اليمينية، والذين يعتبرون حدود بلدية القدس الحالية حدودًا "مقدّسة" على اعتبار أنها تمثل القدس الموحَّدة، وبناء على ذلك غيّر تصريحاته بخصوص الأحياء خارج الجدار. وفي الوقت الذي كان يدعو فيه رئيس البلدية إلى إخراجهم تمامًا من حدود نفوذ البلدية، أصبح يقول إنه لن يتخلّى عن تلك الأحياء سياديًا، وإنما يدعو إلى "اقتسام عبء إدارتها وتقديم الخدمات فيها بين البلدية والإدارة المدنية" إلى حين الوصول إلى حل سياسي[20].

وفي 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ذكر تقرير صحفي للقناة الإسرائيلية الثانية أن نتنياهو طرح في اجتماع المجلس الوزاري المصغر، المنعقد في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، اقتراحًا بأن تُسحب الهويات الإسرائيلية من الفلسطينيين القاطنين في الأحياء التي خلف الجدار[21]، وأمر نتنياهو في ذلك الاجتماع عقد اجتماع مخصص لنقاش هذه الفكرة. وبحسب التقرير، قال نتنياهو "إن سكان تلك المناطق لا يقومون بواجباتهم، بينما يتمتعون بالحقوق التي تعطيها إليهم دولة إسرائيل". وجاءت هذه التصريحات في سياق تهديد المقدسيين وردعهم عن مقاومة الاحتلال في محاولة لضبط الهبّة الشعبية وقمعها. وركّز نتنياهو على أحياء مثل مخيم شعفاط، وكفر عقب، والسواحرة. وأضاف مراسل القناة الثانية عميت سيغال أن اجتماع الكابينت تتلخص قراراته في نقطتين أساسيتين: 1. أن الحكومة لا تستطيع سحب الامتيازات كلها من المقدسيين، 2. سحب الهويات الزرقاء من المقدسيين، خصوصًا مخيم شعفاط وكفر عقب والسواحرة.

---

[19] مجموعة الأزمات الدولية، "تغير خطير؟ (I): سياسات الأرض والدين الإسرائيلية في القدس الشرقية"، **زمن برس**، 2015/12/25، شوهد في 20418/7/3، في: https://goo.gl/LNLQb3

[20] المرجع نفسه.

[21] "نتنياهو ينوي سحب الإقامة من المقدسيين القاطنين خارج جدار الفصل،" موقع عرب 48، 2015/10/25، شوهد في 2018/7/3، في: https://goo.gl/HrsZmk

وهذا يعنى سحب الهويات من ربع السكان المقدسيين، وهو أمر سياسي كبير وليس إجراءات أمنية فحسب[22].

وفي مؤتمر حزب العمل في 2016/2/9، صادق على خطة انفصال أحادية الجانب في الضفة الغربية وحول القدس، كما قرر الحزب أنه سيعمل من أجل فصل عشرات القرى الفلسطينية المحيطة بالقدس عن منطقة نفوذ البلدية[23]، ما يعنى سلخ 200 ألف مقدسي عن مدينتهم، بهدف تهويدها، ويجري الحديث عن أحياء ضخمة، مثل العيساوية وصور باهر وشعفاط.

أما حاييم رامون الذي يقود هذه الحملة، فصرح بأنه "يجب أن نُعيد سكان هذه القرى ليكونوا جزءًا من الضفة الغربية ونمنحهم مكانة منطقتَي 'ب' و'ج'، وهذا الانفصال سيتيح لنا أولًا وقبل كل شيء تعزيز أمن سكان القدس من خلال إقامة جدار فصل أمني يفصل القدس عن هذه القرى والمناطق مثل الجدار القائم حاليًا بين الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية وإسرائيل، كما ستتيح هذه الخطوة للجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الأخرى العمل في هذه القرى كما يعملون الآن في مناطق الضفة الغربية، وليس كما هي الحال الآن، يسمح للشرطة بالعمل، فحسب، في هذه المناطق، ونتيجة لهذه الخطوة سنتخلّص من 200 ألف فلسطيني لن يعودوا من سكان القدس الدائمين، ولن يكونوا من أصحاب حق التصويت والانتخابات البلدية"[24].

بحسب خطة رامون، ستغيّر هذه الخطوة الميزان الديموغرافي في القدس من أساسه، لأن إعادة 200000 فلسطيني إلى الضفة الغربية سترفع نسبة السكان اليهود في القدس إلى 80 في المئة، في مقابل تراجع نسبة العرب إلى 20 في المئة فقط، ما سيوفر على خزينة الدولة سنويًا 2–3 مليار شيكل، أي 500–750 مليون دولار أميركي، تدفع حاليًا لسكان القرى المقصودة على شكل مخصصات التأمين الوطني وخدمات صحية وبلدية وحكومية ... وغيرها من الخدمات[25].

---

[22] خليل التفكجي، "خطة الانفصال عن الأحياء العربية بالقدس"، الجزيرة نت، 2016/6/4، شوهد في 2018/7/4، في: https://goo.gl/edSYhr

[23] "مؤتمر حزب العمل يقرر التراجع عن تأييد حل الدولتين،" موقع عرب 48، 2016/2/8، شوهد في 2018/7/3، في: https://goo.gl/dhvRN8

[24] "حركة إسرائيلية جديدة لفصل القرى العربية عن القدس"، **وكالة معًا الإخبارية**، 2016/3/12، شوهد في 2018/7/3، في: https://goo.gl/8myDgR

[25] المرجع نفسه.

أما رئيس بلدية القدس السابق أوري لوبيانسكي، فكان قلقًا جدًا من الوضع الديموغرافي للقدس في عام 2040، إذ بيّنت التقديرات أن العرب من سكان المدينة سيصبحون غالبية، ربما سينتخبون رئيس بلدية عربيًا، وقال "لا شك في أن الشعب اليهودي الذي حلم على مدى الأجيال بأن يكون في القدس، وأن يرى فيها عاصمة الشعب اليهودي، يجب أن يعمل الآن"[26]. وفي جولة لهيرتسوغ في القدس، قال: "إذا لم ننفصل عن القرى الفلسطينية 'أحياء القدس'، فإننا سنخسر القدس". وأضاف: "سنصحو ذات يوم ويكون رئيس البلدية في القدس فلسطينيًا"[27].

وفي ضوء هذا البرنامج الذي جاء على خلفية ديموغرافية وليست لأسباب أمنية، هل ستسحب سلطات الاحتلال بطاقة الهوية الإسرائيلية من المقدسيين، التي في ضوئها ستقوم بالفحص الفردي لكل شخص لترى إن كانت تفصيلاته توائم شروط بطاقة الإقامة هذه. وهذا الفحص الفوري لما يقارب من 100000 مقدسي أمر معقد عمليًا وقانونيًا. وتبقى الطريقة المتاحة لتطبيق سحب الهويات من قاطني الأحياء خلف الجدار هي أن تغيّر الحكومة الإسرائيلية حدود بلدية القدس. وهذا يعتبر أمرًا بعيد المنال، كما مر معنا سابقًا.

أمر صعب الحدوث خصوصًا أن الأحزاب اليمينية لن توافق على ذلك؛ إذ تَعتبر أي تغيير في الحدود البلدية للقدس مساسًا بشعار "القدس الموحّدة". إضافةً إلى ذلك، فإن هناك قانونًا آخر يجعل هذا صعب الحدوث، وهو قانون "استفتاء الشعب" الذي تمّت المصادقة عليه نهائيًا في عام 2014، ينص على أن أي قرار حكومي يقضي بتغيير في حدود "مناطق إسرائيلية" سواء أكان عن طريق اتفاق سياسي مع الفلسطينيين أم بغيره، يجب أن يحظى بموافقة 81 عضوًا من أعضاء الكنيست، وفي حال لم يتوافر هذا العدد يمكن الذهاب إلى استفتاء شعبي للموافقة عليه.

القاسم المشترك بين اقتراح هيرتسوغ والخطط الأخرى التي طُرحت مؤخرًا، هو التأييد لخطوات أحادية الجانب التعسفية، مثل العقدة السياسية والأمنية. وتواكب هذه الخطط تقاليد طويلة، مقبولة في حزب العمل ومحيطه، في التعامل مع الفلسطينيين بوصفهم مجموعة من عديمي الإرادة، ويمكن نقلهم إلى جانب آخر من دون أن يكون لذلك أي نتائج. فبحسب هيرتسوغ الذي يقول إن القدس ليست موحَّدة في الأصل، لذلك تعالوا لنقسّمها

[26] التفكجي.

[27] المرجع نفسه.

"فعليًا، فنحن لسنا بحاجة إلى الأجزاء العربية التي ضُمّت في عام 1967، كما أننا – بحسب رأيه أيضًا – لسنا بحاجة إلى العرب الذين يعيشون فيها، فلنبنِ المزيد من الجدار ونترك العرب لحالهم". ولخص نداف شرغاي ما سبق ذكره، بأنه سيتم إخراج الأحياء العربية إلى خلف الجدار من القدس، لكن ليس من إسرائيل، ومحظور تسليمها إلى السلطة الفلسطينية[28]. كما اقترح، شرغاي، إقامة مجالس محلية منفصلة، أما السيادة الإسرائيلية، فتستمر كما هي الآن. أما بطاقات الهوية التي يحصل الفلسطينيون بفضلها على حقوق وامتيازات كثيرة، فيجب ألا يفقدوها، بل تحافظ إسرائيل على القدرة على الدخول إلى هذه المناطق والقيام بالأعمال الأمنية. كما سيتم إلزام السكان العرب بأخذ مصيرهم في أيديهم وإدارة مجلس محلي وتطوير حياتهم. وهكذا فإن المبرر الديموغرافي يُسقط 140000 عربي سيتم إخراجهم من القدس، لكنهم سيبقون في إطار دولة إسرائيل، وتصبح القدس أكثر يهودية، والعرب الذين سيتم إخراجهم منها سيعيشون على نحو أفضل. هكذا هي أيضًا مقترحات أفيغدور ليبرمان وحاييم هيرتسوغ وبنيامين نتنياهو، تصبّ كلها باتجاه واحد هو العودة إلى حدود بلدية القدس الأردنية، والتخلّص من السكان العرب وأحيائهم التي ضُمّت بعد عام 1967 والتخلّص من هاجس النمو السكاني العربي.

في تطوّر لحسم هذا الموضوع، تسلّم الجيش من الشرطة الإسرائيلية السيطرة الكاملة على الوضع الأمني في أحياء فلسطينية تقع خلف الجدار، ونصّ مشروع القانون على إزالة مخيم شعفاط وكفر عقب من نطاق بلدية القدس، وتغيير حدود البلدية لتضم مستعمرات إسرائيلية تقع خارج حدود بلدية القدس إلى حدودها، ما يعني ضم 10 في المئة من مساحة الضفة الغربية وإقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي وتقليص نسبة السكان العرب عن طريق إخراج الأحياء العربية وضم الكتل الاستيطانية للوصول إلى الهدف غير المعلن؛ 88 في المئة يهود و12 في المئة عرب[29].

---

[28] المرجع نفسه

[29] "لماذا سلمت إسرائيل مهام الأمن بأحياء فلسطينية للجيش؟"، **الجزيرة نت**، 2018/1/30، شوهد في 2018/7/3، على الموقع: https://goo.gl/MtxYfV

خاتمة

وهكذا، يمكننا القول إن سلطات الاحتلال أوجدت واقعًا سياسيًا وديموغرافيًا جديدًا في مدينة القدس. فالديموغرافيا الإسرائيلية كانت على حساب الجغرافيا الفلسطينية من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات، ومناطق خضراء، وسياسة هدم البيوت، ورفض منح تراخيص البناء. وأدّت هذه الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب الفلسطينيين، في إجمالها، إلى إيجاد خلل ديموغرافي، وجاء بناء جدار الفصل العنصري، لاستخدامه وسيلة للضغط في أي مفاوضات مع الطرف الفلسطيني لإنجاز اتفاقات تخدم المصالح الإسرائيلية، كما أن ورقة الضمانات الأميركية التي أُعطيت إلى أرئيل شارون بأن الحقائق على الأرض ستؤخذ في الحسبان، وهي التي ترسم ملامح سياسة الحكومة الحالية الممثلة بأقصى اليمين في الحكومة والبلدية، في اقتلاع السكان وإحلال المستوطنين مكانهم، وتغيير المعالم التاريخية العمرانية والثقافية وإقحام المشهد العبري، باعتبار القدس العاصمة الأبدية والمركز الحضاري والثقافي للشعب اليهودي.

المراجع

أيوب، نزار. "التطهير العرقي في القدس". **حوليات القدس**. العدد 13 (صيف 2012).

جبريل، سمير. **تعدد مرجعيات التعليم في القدس: واقع وتحديات**. القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2008.

درزي، براءة. "تقرير حال القدس 2: ما بين نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو 2014". مؤسسة القدس الدولية. 2014/5/28. في: https://goo.gl/ibmjAT

العارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947–1949**. ط 3. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

غولان، موطي. **السياسة الصهيونية تجاه مسألة القدس بين عامي 1937–1949**. ترجمة جواد الجعبري. غزة: وزارة الإعلام، 1996.

أنماط التعبئة في القدس ودور السلطة الفلسطينية

دانا الكرد [1]

- مقدمة
- أولًا: التماسك الاجتماعي وأهميته
- ثانيًا: المسار التاريخي للحراك الفلسطيني قبل السلطة الفلسطينية
- ثالثًا: التطورات التي أعقبت إنشاء السلطة الفلسطينية
- رابعًا: الانتفاضة الثانية
- خامسًا: القدس اليوم
- خاتمة
- المراجع

[1] باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

منذ انطلاق الانتفاضة الثانية في عام 2000، توقفت مؤسسات السلطة الفلسطينية عن العمل في القدس، ووجد فلسطينيو المدينة أنفسهم في عزلة عن قادتهم داخل الضفة الغربية. وبات لزامًا عليهم التصدي للممارسات القمعية وسياسات التشريد الإسرائيلية، في غياب أي أدوات منظمة تساعدهم على المقاومة. ما عادت المؤسسات التقليدية أو غير الرسمية التي كانت قائمة في الماضي موجودة، أو أنها باتت تعاني ضعفًا شديدًا.

تحديدًا، تلقّت المؤسسات، وكذلك التلاحم الاجتماعي، في القدس، ضربة قوية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994، ومع تزايد تحوّلها إلى "مقاول من الباطن" لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي، لجأت السلطة إلى تسريح فلسطينيي القدس وقوّضت المؤسسات التقليدية التي كانت تتولّى الإشراف على المجتمع المقدسي. ولا يزال الإرث الذي خلفّه دور السلطة الفلسطينية في القدس بين عامي 1993 و2002 ماثلًا إلى يومنا هذا، بينما يناضل المقدسيون في أجواء من التفكك الاجتماعي وفقدان القدرة على الحركة.

مع ذلك، أُبعدت السلطة الفلسطينية عن القدس في بداية الانتفاضة الثانية. وبعد إغلاق مؤسسات السلطة في المدينة، أدّت النوايا الإسرائيلية لقمع المقدسيين، دونما قصد، إلى فتح أفاقٍ جديدة أمام المقدسيين لرصّ الصفوف والعمل الجماعي. ومنذ إبعاد السلطة الفلسطينية عن القدس في عام 2002، لم يتخلَّ فلسطينيو المدينة عن النضال، لكنهم بدؤوا في تنظيم أنفسهم وإحياء المؤسسات التقليدية والتصدي لسياسات الاحتلال والتشريد الإسرائيلية.

أولًا: التماسك الاجتماعي وأهميته

يمكن تعريف التماسك الاجتماعي بأنه تعاون مُعزّز بين الجماعات وقدرة على العمل الجماعي تغذيها خيارات مشتركة[2]. ولمستوى التماسك أو الترابط الاجتماعي في المجتمع أثر عميق في مجموعة منوّعة من النتائج. فالمجتمعات الضعيفة الترابط تجد صعوبة في ممارسة العمل الجماعي على نطاق جماهيري واسع.

في فلسطين على وجه الخصوص، يُظهر تحليل السجل التاريخي وجود مستويات عالية من الترابط الاجتماعي، سهّل انطلاق الانتفاضة الأولى في عام 1987 التي تميّزت بمستوى عالٍ من التنسيق والتواؤم. في المقابل، أدّى تدني مستويات التماسك الاجتماعي إلى ضعف الأثر والتنسيق في الانتفاضة الثانية. ويتفق الناشطون اليوم على أن التماسك الاجتماعي أو غيابه يُعدّ شاغلًا رئيسًا يؤثر في قدرتهم على الانخراط في العمل السياسي[3]. ويعزى تراجع هذا التماسك بشدّة إلى القمع الإسرائيلي وفساد السلطة الفلسطينية.

مع ذلك، وعلى الرغم من أثر ضعف التماسك الاجتماعي في العمل الفلسطيني الجماعي، ما زلنا نشهد أعمال احتجاج وحراكًا اجتماعيًا فاعلًا في مجالات محددة، مع أنها في غالبية الأحيان تفتقر إلى الاستمرارية. فكيف نبرر عدم وجود احتجاجات مؤثرة في ظل الاحتلال والفصل العنصري الذي يواجه الفلسطينيين في الوقت الراهن؟ أعتقد أن لمصدر الإستراتيجية السلطوية، وتحديدًا تدخّل السلطة الفلسطينية في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، أثرًا في التماسك الاجتماعي يفوق أثر القمع الإسرائيلي.

لا يعني هذا أن القمع الإسرائيلي هامشي؛ فالحقيقة أن القمع من دولة ذات سيادة مثل إسرائيل أشد ضررًا وتأثيرًا من قمع نظام شبه سيادي مثل السلطة الفلسطينية. كما أن هذا الطرح لا يعني المساواة بين دور السلطة الفلسطينية ودور إسرائيل في معاناة الفلسطينيين. ومن وجهة النظر القانونية والأخلاقية، تتحمّل إسرائيل مسؤولية

---

[2] Dana El Kurd, "International Involvement and Authoritarian Consolidation: The Case of the Palestinian Authority," Doctoral dissertation Unpublished, The University of Texas at Austin, Texas, 2017, pp. 25-26.

[3] International Crisis Group, "Extreme Makeover? (II): The Withering of Arab Jerusalem," *Middle East Report*, no. 135 (20 December 2012), pp. 11-14, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/xFESAR

أعمال العنف وما يعانيه الشعب الفلسطيني من مصاعب[4]. مع ذلك، أرى أن ردات فعل المجتمعات تجاه قمع يمارسه نظام محلي، يختلف عن موقفها من قمع يمارسه محتل خارجي.

يواجه الفلسطينيون اليوم درجات مختلفة من الاستبداد والتعسّف من السلطة الفلسطينية وإسرائيل. ففي المنطقة (أ)، على سبيل المثال، يواجه الفلسطينيون إستراتيجيات السلطة الفلسطينية بصورة مباشرة. وفي المنطقة (ب) تُمارس السلطة تأثيرًا أقل بسبب شرط اقتسام السلطة مع المحتل الإسرائيلي. أما في المنطقة (ج)، فلا يُسمح للسلطة الفلسطينية بأي دور، ويواجه الفلسطينيون هنا القمع الإسرائيلي منفردًا. أما وضع القدس، فيمثل حالة خاصة لبقائها خارج مفاوضات السلام، على الرغم من أنها تشابه إلى حد كبير المنطقة (ج) من حيث غياب تدخّل السلطة الفلسطينية. يواجه فلسطينيو القدس الإستراتيجيات الإسرائيلية وأثر السلطة الفلسطينية المتراجع مع مرور الوقت، لكن تتعامل إسرائيل مع القدس بطريقة مختلفة عن باقي مناطق الضفة الغربية، لأن القدس الشرقية مدينة مختلطة، حيث تتجاور فيها الأحياء العربية والإسرائيلية. لهذا، عندما تقمع إسرائيل فلسطينيي القدس، عليها أن تتحمل مضاعفات ذلك على سكانها اليهود.

لتوضيح سبب ظهور الاحتجاجات في القدس، على الرغم من أعمال القمع الإسرائيلية، أستخدم مفهوم آصف بيّات حول "اللاحركة"، والتي يُعرّفها بأنها "أعمال جماعية للاعبين غير جماعيين". تجسّد هذه الحركات "ممارسات مشتركة لعدد كبير من الأشخاص العاديين الذين تفضي نشاطاتهم المبعثرة المتشابهة إلى إحداث تغيير اجتماعي"[5]. لهذا، وعلى الرغم من عدم وجود مؤسسة موحّدة أو أدوات منظمة كالسابق، يستطيع المقدسيون توجيه مظالمهم في لحظات رئيسة. وبهذه الطريقة، يستطيعون استخدام تلك "اللاحركات" التي تندلع بين حين وآخر، للتعبير عن احتجاجاتهم ضد الممارسات الإسرائيلية والمطالبة بالتغيير. وتظهر اللاحركات في القدس لأنها لا تتطلب درجة عالية من التنسيق أو الترابط المجتمعي؛ إذ تنطلق على نحوٍ غير متناسق على المستوى الفردي.

---

[4] International Committee of the Red Cross, "Occupation and International Humanitarian Law: Questions and Answers," 4/8/2004, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/ZtDnwP

[5] Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford: Stanford University Press, 2010), p. 14.

يمكن لهذه الحركات أن تكون مؤثرة، لكن في ظروف محددة فحسب. ويمكنها، تحديدًا، أن تُحدث تغييرًا عندما يكون نطاق القضية أو المَظلمة القائمة محصورًا ضمن إطار زمني محدد. من جهة أخرى، تصعب استدامة التغيير السياسي في المدى البعيد من خلال اللاحركة، لأن الأهداف الطويلة الأمد تستلزم غالبًا مستوى عاليًا من التنسيق والتماسك الاجتماعيَّين القويَّين. يؤدي الانقسام في الحركات الاجتماعية أو الانتفاضات إلى الإفساد وغياب التوافق على اقتسام إستراتيجيات الحركة، بينما يساعد وجود التماسك في الإبقاء على جبهة متّحدة تستطيع الحركة من خلالها تحدي معارضيها على نحو فاعل. لهذا، تستطيع اللاحركات في القدس التعبير عن مظالمها وإحداث تغيير في المدى القريب، لكن التماسك الاجتماعي الضعيف والقمع الإسرائيلي المستمر يجعلان هذه اللاحركات غير كافية لتحقيق أي أهداف سياسية طويلة الأمد.

ثانيًا: المسار التاريخي للحراك الفلسطيني قبل السلطة الفلسطينية

قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، كانت الضفة الغربية بأكملها وقطاع غزة خاضعَين للاحتلال العسكري المباشر. فعندما احتلت إسرائيل ما بقي من فلسطين التاريخية في عام 1967، بُنيت المستعمرات داخل هذه الأراضي، ما أدى إلى تجدد الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبحلول الثمانينيات من القرن الماضي، رسمت الحكومة الإسرائيلية حدود القدس على أساس التوسع الذي حدث من جرّاء الاحتلال. وعنى ذلك التوسعَ في بناء المستوطنات وزيادة معاناة الفلسطينيين وحرمانهم[6].

واجه فلسطينيو القدس عددًا من القضايا المُلحّة في هذه الفترة، أهمها أنهم أصبحوا مواطنين تحت الاحتلال لا يتمتعون بوضعية "الإقامة الدائمة"، ما جعلهم في وضع إنساني غير مستقر ومعرّضين للترحيل والأعمال العقابية. ورفضت غالبيتهم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المدينة، وقاطعوا الانتخابات البلدية خشية منح الشرعية

[6] التركيز على الضفة الغربية في هذه الدراسة يستند إلى حقيقة أن ليس للسلطة الوطنية الفلسطينية أي نفوذ فعلي في قطاع غزة، وذلك منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في عام 2006. وعلى الرغم من وجود نوع من التنسيق المحدود بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس خارج حدود الضفة الغربية، فإنه لا يمكن التشبيه بين هاتين الحالتين عمومًا. لذا، تقتصر هذه الدراسة على الضفة الغربية.

للاحتلال[7]. وحاولت السلطات الإسرائيلية استقطاب الفلسطينيين داخل القدس من خلال تعيين مخاتير، جرى انتقاؤهم بعناية، قادةً محليين لمساعدة الاحتلال في التحكم في المجتمع الفلسطيني، لكن، كما يشير أحد التقارير، "لم يكتسب المخاتير أي شرعية وكان ينظر إليهم بعين الريبة وعدم الثقة على نطاق واسع نظرًا إلى علاقاتهم بالدولة"[8].

في الوقت نفسه، واجهت الأشكال الأخرى من النشاط السياسي قمعًا شديدًا. فخلال الانتفاضة الأولى مثلًا أطلق وزير الدفاع الإسرائيلي، إسحاق رابين، ما عرف بسياسة "القبضة الحديدية" ضد أي شكل من أشكال التوجّه الوطني الفلسطيني أو النشاط السياسي[9]. كان الفلسطينيون الذين يُشكّ في انخراطهم في أي نشاط سياسي يواجهون الاعتقال أو هدم البيوت أو الإبعاد. وفي القدس، بدأت بعض العائلات في تنظيم أحيائها أو مناطقها في لجان محلية، وحاول المقدسيون استخدام تلك المؤسسات غير الرسمية لمطالبة الحكومة الإسرائيلية بتوفير الخدمات الأساسية. ومع تعاظم قوة تلك اللجان وممارسة الضغط على البلدية الإسرائيلية لتوفير الخدمات، أخذت تمارس أدورًا "اجتماعية وتربوية وثقافية محددة"[10]. وبهذا استخدمت هذه التنظيمات أداةً للدفاع عن حقوق المواطنين. كما أسس فلسطينيو القدس "بيت الشرق" الذي أصبح قناة مهمة للتواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية خارج فلسطين التاريخية.

على الرغم من هذه المحاولات الرامية إلى مواجهة الوضع السياسي، أدّى القمع الإسرائيلي المصحوب بالتضييق الاقتصادي إلى مستويات غير مسبوقة من العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة. انفجرت تلك التوترات لتأخذ شكل انتفاضة فلسطينية. وبينما قامت القوات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية خارج فلسطين التاريخية بتنسيق نشاطاتها التكتيكية مع القوات الموجودة على الأرض، كانت التنظيمات المحلية والمؤسسات مسؤولةً مباشرة في البداية عن تنظيم الانتفاضة والدفاع عن مبادئها وتسهيل تقدّمها خلال أعوامها الأربعة[11]. فضلًا عن ذلك،

---

[7] "Extreme Makeover? (II)," p. 9.

[8] Ibid.

[9] Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York, W.W. Norton, 2001), pp. 461-462.

[10] "Extreme Makeover? (II)," p. 9.

[11] أقرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة جملة من الإستراتيجيات للمقاومة غير المسلحة والعصيان المدني، وحددت هاتان الصفتان طبيعة الانتفاضة، إجمالًا، طوال فترة الانتفاضة (1987-1991).

استأثرت مراكز المدن في الفترة التي سبقت إنشاء السلطة الفلسطينية بجزء كبير من الحشد السياسي المناوئ للاحتلال الإسرائيلي[12]. كان سكان الكثير من المدن الرئيسة في الضفة الغربية بين أوائل من استجابوا لنداء القيادة الوطنية الموحدة[13]. وكانت القدس إحدى أهم بؤر النشاط خلال تلك الفترة، كونها معقل التحشيد المؤيد لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" والعاصمة التي تتجه صوبها أنظار الشعب الفلسطيني[14]. كما كانت القدس أيضًا أداة فاعلة للتنسيق بين الأحزاب الموجودة على الأرض ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن إستراتيجيات المقاومة[15].

ظهرت المؤسسة الرئيسة المنظِّمة للانتفاضة، القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، من خلال تقديم الدعم ومشاركة حركة "فتح" والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني[16]. كانت مستويات التماسك والترابط العالية داخل الأراضي الفلسطينية والقدس تعني لغالبية المشاركين في الانتفاضة التمسك بالمبادئ التي وضعتها القيادة الوطنية الموحّدة[17].

بوجه عام، كان فلسطينيو المدن والمخيمات القريبة يمثلون الجانب الأكبر ممن شاركوا في الانتفاضة، خصوصًا في القدس. وبحسب أحد التقارير، أدّت القدس "دورًا مهمًا في تنظيم الانتفاضة الأولى". كما قام الزعماء السياسيون المقدسيون، أمثال فيصل الحسيني، بدور مهم كقنوات تواصل في التنسيق مع قيادة منظمة التحرير

---

[12] Amal Jamal, *The Palestinian National Movement: Politics of Contention, 1967-2005* (Indiana: Indiana University Press, 2005), pp. 30-54.

[13] Ken Stein, "The Intifada and the Palestinian Uprising of 1936-1939: A Comparison of the Palestinian Arab Communities," in: Robert Freedman (ed.), *The Intifada: Its Impact on Israel, the Arab World, and the Superpowers* (Florida: University Press of Florida, 1991).

[14] "Extreme Makeover? (II)," p. 6.

[15] Joe Stork, "The Significance of Stones: Notes from the Seventh Month," in: Zachary Lockman & Joel Beinin (eds.), *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation* (Boston, MA: South End Press, 1989), pp. 70-73.

[16] Wendy Pearlman, "Precluding Nonviolence, Propelling Violence: The Effect of Internal Fragmentation on Movement Protest," *Studies in Comparative International Development*, vol. 47, no. 1 (March 2012), pp. 23-46.

[17] "Extreme Makeover? (II)," pp. 6-9.

الفلسطينية. ويبدو هذا الدور الناجح في أثناء الانتفاضة الأولى جليًا في أن "الأعضاء المقدسيين في فتح احتلوا مناصب مختلفة في القيادة الوطنية الفلسطينية"[18].

ثالثًا: التطورات التي أعقبت إنشاء السلطة الفلسطينية

طرأ تغير ملحوظ على أنماط التعبئة داخل الأراضي الفلسطينية في الفترة التي أعقبت إنشاء السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من عدم وجود أي تمييز بين مختلف المناطق الفلسطينية قبل إنشائها، أُخضعت لخطط إدارية مختلفة بعد تقسيمها إلى المناطق (أ، ب، ج). سيطرت السلطة الفلسطينية على المنطقة (أ) بأكملها والتي تمثل 3 في المئة من إجمالي الأراضي المحتلة عام 1967 و60 في المئة من عدد السكان. كما شاركت في السيطرة على المنطقة (ب) (23–25 في المئة من الأراضي و30 في المئة من عدد السكان)، لكنها تخلّت عن السيطرة الكاملة في المنطقة (ج) لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي (72–74 في المئة من الأراضي و10–15 في المئة من عدد السكان)[19]. اتخذ قرار تخصيص السيطرة على هذه المناطق على أساس كثافة المستوطنات في كل ناحية وليس على أساس الاختلاف بين الفلسطينيين الذي يعيشون فيها. وفي الحصيلة، أهملت أرياف المنطقتين (ب، ج) من الناحية السياسية، بسبب تدني مستوى السيطرة فيها[20].

كما اتخذ الوضع في القدس شكلًا فريدًا. ففي القدس الشرقية تنازلت إسرائيل ضمنيًا عن بعض الأراضي لمصلحة مؤسسات السلطة لتمكينها من توفير الخدمات الأساسية التي يتعذّر على إسرائيل تقديمها للفلسطينيين. وسُمح للسلطة بمستوى محدد من التدخّل في مؤسسات القدس الشرقية، كجامعة القدس و"بيت الشرق"، إضافة إلى مقار منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة بحكم الواقع في القدس، التي كانت تضم عددًا

[18] International Crisis Group, "Who Governs the West Bank? Palestinian Administration under Israeli Occupation," *Middle East Report*, no. 32 (28 September 2004), p. 3, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/cCTxjf

[19] Jamal, pp. 30–45.

[20] "Extreme Makeover? (II)," pp. 1–2.

من المشروعات والمبادرات[21]. كما سمحت الحكومة الإسرائيلية لمسؤولي الأمن الفلسطيني بمستوى محدود من السيطرة على السكان الفلسطينيين، خصوصًا في مجال مكافحة الجريمة والنزاعات بين الفلسطينيين[22]. وعلى الرغم من أنه كان للسلطة الفلسطينية اليد الطولى في سياسة القدس خلال هذه الفترة، ظل المشهد خاضعًا لسيطرة القيادة المحلية التي تنحدر من العائلات الكبيرة التي تشكل النخبة المقدسية. هؤلاء القادة، بمن فيهم فيصل الحسيني مثلًا، كانوا يملكون ما يكفي من "الكاريزما" والدعم المحلي ليشكلوا "مركزًا للمنافسة السياسية" مع المقار التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في رام الله[23]. لهذا، على الرغم من التدخّل المتعاظم من السلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة، ظل العمل السياسي في القدس مستقلًا نسبيًا مقارنة ببعض أجزاء الضفة الغربية الأخرى أو قطاع غزة. ووصفت القدس لفترة من الزمن بعد اتفاق أوسلو بأنها "مركز الثقل" بالنسبة إلى السياسة الفلسطينية[24].

على الرغم من ذلك، كان لتكاثر مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وإلى حد ما في قطاع غزة، تأثير في المؤسسات في القدس، وفي أهمية القدس أيضًا للسياسة الفلسطينية عمومًا. وبعد عام 1993، أدى نمو السلطة إلى انحسار دور المؤسسات غير الرسمية التي كانت تعتمد على العائلة أو الروابط الاجتماعية. وسرعان ما فقدت الشبكات العائلية التي أنيطت بها مسؤولية تنظيم جهود الانتفاضة الأولى "ثقلها السياسي". واشتكى الناشطون من أن القادة التقليديين ما عادوا يحسّون بمسؤولية تنظيم مواطني القدس. وعوضًا عن ذلك، أصبح القادة السياسيون في المؤخرة داخل مقار رام الله، وأخذوا يبحثون عن "المكاسب" المهنية بدلًا من المصلحة العامة[25]. وبصورة عامة، باتت المؤسسات التقليدية في القدس تعاني الضعف والترهل، وحل مكانها

---

[21] Ibid., p. 2.

[22] Ibid., p. 3.

[23] Ibid., p. 2; Akin Unver, "What Twitter can tell us about the Jerusalem protests," *The Washington Post*, 28/8/2017, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/3pffQZ;

سامي الشامي، "حملات إسناد المرابطين ودعم الأقصى على مواقع التواصل مستمرّة"، **العربي الجديد**، 2017/7/21، شوهد في 2018/7/3، في: https://goo.gl/46S6V3

[24] "Extreme Makeover? (II)," p. 9.

[25] Pearlman, pp. 23-46.

مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية، تُدار من رام الله. وأخذت هذه المؤسسات تصارع للتغلب على انعدام كفاءتها، ومشكلاتها بما في ذلك الفساد والمحسوبيات. ومن ثمّ، ما عادت قادرة على مجابهة تحديات القدس أو تمثيل المقدسيين.

رابعًا: الانتفاضة الثانية

بدا التغير في القدرة على التعبئة في الأراضي المحتلة عمومًا والقدس خصوصًا بصورة أكثر وضوحًا في الانتفاضة الثانية. وعندما انفجرت الاحتجاجات من جرّاء الاستفزازات الإسرائيلية، كان أسلوب انتشار الانتفاضة مغايرًا بصورة كبيرة، مقارنة بأنماط الحشد السابقة. وتشير دراسات عدة إلى تميّز هذه الانتفاضة بالاستقطاب بين الفلسطينيين في الإستراتيجيات والأهداف[26]. وهيمنت مجموعات المقاومة الإسلامية على بعض مراكز المدن، بينما ظل بعضها الآخر معاقل لحركة "فتح"، لكنها انفصلت عن السلطة الفلسطينية[27].

أما في القدس، فأُحبطت جهود العمل الجماعي مقارنة بما ساد في أثناء الانتفاضة الأولى. واعتمد فلسطينيو القدس بصورة كبيرة على المقاومة المسلحة أو الأعمال الفردية. والحقيقة أن غالبية إصابات الإسرائيليين على يد المقدسيين كانت نتيجة هذه المقاومة[28]. وعلى عكس الانتفاضة الأولى التي أدّت القدس فيها دورًا رئيسًا، لم يكن للمؤسسات المقدسية الدور الفاعل نفسه في الانتفاضة الثانية، إذ ظل معظم المقدسيين صامتًا[29].

إضافة إلى انخفاض معدل التعبئة في بعض مناطق الأراضي الفلسطينية، تميّزت الضفة الغربية والقدس بعد إنشاء السلطة الفلسطينية أيضًا بمعدلات استقطاب أكبر بكثير. وأشار أحد الكتّاب إلى أن تدخّل السلطة الفلسطينية في شؤون المجتمع الفلسطيني، على سبيل المثال، أدّى إلى انقسامات بين الأطراف المشاركة وتراجع مستويات

---

[26] Ibid.

[27] International Crisis Group, "Ruling Palestine II: The West Bank Model?" *Middle East Report*, no. 79 (17 July 2008), accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/5VhhV5

[28] "Extreme Makeover? (II)," p. 1.

[29] Ibid., p. 9.

الثقة بينهم[30]. وتجلّى الانقسام في أثناء الانتفاضة الثانية في التبدد المطلق للانتفاضة. لم يقتصر التجاذب على الإستراتيجيات والأهداف، بل وصل إلى حد توجيه السلاح. وترى دراسات عدة أن الانقسام والتجاذبات التي أصابت المجتمع الفلسطيني على أنها تفسير رئيس لتفشّي العنف في الانتفاضة الثانية[31]. وحتى معاقل حركة "فتح" المؤيدة للسلطة الفلسطينية، انفصلت عنها في بداية الانتفاضة، ما أدى إلى شيء من الخروج على القانون في أجزاء مهمة من الضفة الغربية[32]. وفي القدس عرقلت الانقسامات عمليات الحشد إلى حد كبير. وأشار أحد قادة الانتفاضة في القدس، مروان البرغوثي، إلى أنه على الرغم من محاولات بدء صِدام مع قوات الاحتلال الإسرائيلية وإطلاق الانتفاضة، أدى "الانقسام في الرأي" بين الفصائل السياسية إلى فشل محاولاته لتحقيق هذا الهدف[33]. وعلى الرغم من انتشار بعض التظاهرات الاحتجاجية المبدئية، كانت الفصائل الموجودة في القدس وأجزاء أخرى من المنطقة (ج) منقسمة جدًا بشأن أفضل إستراتيجيات التعاون. ولم تفلح محاولات الاحتجاج في الاستمرار، وتحوّل معظم النشاط في تلك المناطق إلى أعمال عنف متفرقة من جرّاء الانقسامات.

خامسًا: القدس اليوم

حصل تغير في البنية التنظيمية الفلسطينية في القدس بعد الانتفاضة الثانية. وبدأت إسرائيل تأخذ منحى عدوانيًا متصاعدًا ضد العمل الفلسطيني الجماعي وتنظيماته، فأغلقت "بيت الشرق"، تاركة المقدسيين في عزلة متزايدة عن قيادتهم. كما لجأ جهاز الأمن الإسرائيلي المكلّف بالتصدي لأعمال "التخريب السياسي" إلى إدراج أي معارض للاحتلال الإسرائيلي في لائحة المستهدفين[34]. لهذا أضحى الفلسطينيون الذين ينتمون إلى مختلف التوجهات هدفًا للقوات الإسرائيلية في القدس. وأصبحت الأحزاب والفصائل الفلسطينية اليوم مفككة وشبه مغيّبة داخل القدس[35]. وما

---

[30] Amaney Jamal, *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009), pp. 1-14.

[31] Wendy, pp. 23-46.

[32] Barry Rubin & Judith Rubin, *Yasir Arafat: A Political Biography* (New York: Oxford University Press, 2003), pp. 185-215.

[33] Ibid., p. 205.

[34] "Extreme Makeover? (II)," p. 1.

[35] Ibid., p. 6.

عادت السلطة الفلسطينية قادرة على التدخّل أو تقديم الخدمات أو الدفاع عن أبناء القدس عبر مفاوضات السلام. وبدورها، استغلت الحكومة الإسرائيلية ذلك الفراغ السياسي لممارسة سياسات التشريد العدوانية. وأدّت هذه الظروف مجتمعةً إلى زيادة معاناة المواطنين أمام محدودية المؤسسات السياسية اللازمة لمعالجة يأسهم وإحباطهم. كما زادت حقيقة عدم السماح لبروز قيادة بديلة من الشعور باليأس والحرمان في القدس الشرقية[36].

مع ذلك، تستمر جهود الحشد والتعبئة على نطاق واسع وعلى نحو أكثر تنسيقًا في القدس على الرغم من هذه التحديات. والتفّ المقدسيون وانتظموا حول تنظيمات دينية شعبية، بعيدًا أحيانًا عن مؤسسات السلطة الفلسطينية. واستطاعوا تنظيم أنفسهم بأقصر الطرق للتعبير عما يعانونه من ظلم، وكي يضغطوا على الحكومة الإسرائيلية للإقرار ببعض الموضوعات المهمة. وغالبًا ما تكون هذه المحاولات ذات طابع "محلي جدًا" وتحدث تقريبًا على "مستوى الأحياء وحسب"، بالاعتماد على "جهود فردية محددة" بسبب غياب قيادة مركزية[37].

يعني غياب تدخّل السلطة الفلسطينية في المدينة أن المقدسيين أصبحوا أكثر تحررًا من القيود السياسية التي فرضتها عليهم القيادة الفلسطينية. وهم يعملون اليوم على إحياء بعض هذه المؤسسات غير الرسمية، بما في ذلك الشبكات الأسرية. كما بدؤوا في تجريب بعض أشكال التنظيم المحلي، كإعادة تنظيم "اللجان الشعبية" في أحياء محددة من المدينة وأنشؤوا دوريات أمن محلية واتحادات آباء وغيرها[38]. وعلى أقل تقدير، أصبح في إمكانهم الدعوة إلى الاحتجاجات، وأنهم متيقنون من انضمام جمهور واسع من أبناء القدس إليهم، خلافًا للوضع السائد في الضفة الغربية، حيث يظل الإقبال على العمل الجماعي مرهونًا بالعلاقات السياسة الفردية.

هنا، سننظر أولًا في طبيعة احتجاجات الأقصى وفاعليتها التي حصلت في تموز/ يوليو 2017. ثم نعرض طبيعة الاحتجاجات ضد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وأثرها. وتهدف المقارنة بين الاحتجاجين إلى تسليط الضوء على الطريقة التي يسمح التماسك الاجتماعي المحدود للمقدسيين فيها بمواجهة تحدّيات الأجل القصير.

---

[36] Ibid., p. 4.

[37] Ibid., p. 6.

[38] Ibid., pp. 11–12, 24.

في تموز/ يوليو 2017، تعرّض جنود إسرائيليين للطعن خارج أسوار المدينة القديمة على يد أحد الفلسطينيين. فاستخدمت الحكومة الإسرائيلية تلك الواقعة فرصةً لفرض مزيد من القيود على المقدسيين. وإدراكًا منهم أن هذا الفعل مثّل سابقة خطرة، دعا الفلسطينيون إلى تظاهرات احتجاجية تركّزت على المطالبة بإلغاء القيود الجديدة التي أعقبت حادثة الطعن. وجاءت ردة فعل السلطة الفلسطينية على تلك الإجراءات بطيئة، ولم تتخذ السلطة موقفًا محددًا إلا بعد أيام على هذا الوضع المتوتر. كما جاءت دعوات الأحزاب السياسية إلى التظاهر متأخرة أيضًا ومقتصرة على الدعوات القائمة. عوضًا عن ذلك، قام الشبان بتعميم الدعوة إلى التظاهر عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وجرى تنفيذ حملة التواصل الاجتماعي من خلال التنظيم المحلي والوسائط المتوافرة، ولم تفرض من الخارج أو عن طريق الكيانات الحكومية[39]. وإذًا، تحوّلت الاحتجاجات إلى نشاطات لامركزية.

كان كثير من المتظاهرين ينتمي إما إلى المدينة القديمة نفسها، وإما إلى الأحياء الفقيرة المهمّشة، وكان معظمهم يواجه تهديد السياسات الإسرائيلية كالجدار الفاصل أو النشاط الاستيطاني العدواني. كما لم يعتمدوا على علاقاتهم الاجتماعية في نشر معلومات الاحتجاج فحسب، بل أيضًا للاتفاق على الأمور التكتيكية. وسبق لكثير من المتظاهرين الأصليين أن شارك في نشاطات احتجاجية ضد دخول المستوطنين حرم المسجد الأقصى[40]. وقام هؤلاء الناشطون بتوحيد صفوفهم والالتحاق بالمنظمات الدينية المنتشرة في المدينة القديمة، مثل هيئات الوقف الإسلامي، سعيًا لتنسيق الجهود وتوفير جهات وصل وتنسيق للاحتجاجات. ولجؤوا إلى الإستراتيجيات العضوية، مثل الاحتجاج في أثناء أداء الصلاة والمشاركة في صلوات الجماعة باعتبارها وجهًا من وجوه الاحتجاج. والأهم من ذلك أنهم حافظوا على المقاطعة الجماعية للصلاة داخل الحرم المقدسي حتى تُرفع القيود المفروضة. وأدّى ذلك إلى تعظيم مظاهر الصلاة في الشوارع والأزقّة خارج الحرم.

يشير عدد الذين جرحوا أو استشهدوا في أثناء تلك الاحتجاجات، بوضوح، إلى المشاركين الحقيقيين في النشاطات الاحتجاجية. فغالبيتهم من سكان الأحياء المجاورة للمدينة القديمة أو داخلها، التي كانت تعاني اقتحامات

---

[39] Unver;

الشامي.

[40] "Al-Aqsa: Palestinians killed as Jerusalem protests rage," Al Jazeera.com, 21/7/2017, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/hTQ8jf

المستوطنين والتهميش الاقتصادي لسنوات طويلة. كما كانت الأحياء المحيطة بالأقصى الأكثر عرضة وتأثرًا بالقيود الإسرائيلية. لهذا كان من الواضح أن اندلاع المواجهات الاحتجاجية كانت ترجع إلى أن القيود المفروضة على الأقصى قدّمت هدفًا محددًا ومحققًا، وإلى أن لها علاقة مباشرة بحياتهم اليومية. وكانت الاحتجاجات مغايرة جدًا حيال إعلان الرئيس ترامب عزمه وضع حدٍ لأعوام من السياسة الأميركية المتعلقة بالوضع النهائي للقدس، إذ قررت الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إليها لتثبيت هذا الاعتراف. إن عواقب هذا التحرك خطرة بلا شك، خصوصًا بالنسبة إلى مستقبل فلسطينيي القدس، علاوة على السابقة التي سيخلّفها على المسرح الدولي[41].

كانت احتجاجات بيت المقدس خافتة إذا ما قورنت بالاحتجاجات السابقة، خصوصًا تلك التي وقعت في صيف 2017[42]. كما كان واضحًا أن المشاركين فيها افتقروا إلى إستراتيجية متماسكة أو مطالب محددة، إذ أحس معظمهم بعدم جدوى تلك الاحتجاجات[43]، وبينما استندت احتجاجات الأقصى إلى قواعد شعبية وحافظت على زخمها لفترة تجاوزت أسبوعين، جاءت الاحتجاجات ضد قرار ترامب بدعوة من شخصيات قيادية في حركة فتح وناشطين تابعين لها، إضافة إلى فئة محدودة من السكان التي كانت تشتبك مع الجيش الإسرائيلي بصورة منتظمة[44]. نتيجة ذلك، لم تلبث احتجاجات القدس الشرقية أن خمدت في غضون أيام قليلة. وببساطة، أُصيب الفلسطينيون بالإرهاق من جرّاء هذا الوضع ولم يروا أي جدوى من مواصلة الاحتجاج، إضافة إلى أنه لم يكن لإعلان ترامب أثر مباشر في حياتهم، مثل القيود المفروضة على المدينة القديمة والنشاط الاستيطاني وسياسة الفصل العنصري.

---

[41] Nur Arafeh et al., "Trump, Jerusalem, and the Future of Palestine," Al-Shabaka: The Palestinian Policy Network, *Al-Shabaka Roundtable* (18 December 2017), accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/GbEPkx

[42] Isabel Kershner, "Jerusalem Largely Calm as Region Protests Trump Move," *The New York Times*, 8/12/2017, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/hw2rBC

[43] مراسلة الجزيرة زينة الطحان، مقابلة شخصية، 2018/5/3. وقد كانت الطحان موجودة في القدس إبان التظاهرات في تموز/ يوليو، كما كانت هناك خلال التظاهرات المنددة بزيارة ترامب.

[44] Ibid.

وتشير الطحان إلى أن "حركة فتح شجعت الناس على التظاهر، لكن السبب في ذلك هو أن تطبيق خطة ترامب كان سيتسبب في نهاية مشروع السلطة الفلسطينية؛ فنجاح الخطة يعني عدم جدوى السلطة الفلسطينية وموت خيار حل الدولتين".

خاتمة

يُظهر التحليل السابق أن السلطة الفلسطينية أدّت على نحو غير مقصود إلى إضعاف اللُّحمة الاجتماعية في القدس. وإضافة إلى القمع الإسرائيلي بعد عام 1994، بدا أن المقدسيين فقدوا الكثير من قدرتهم على العمل الجماعي، ما أدى إلى تثبيط عزيمتهم على مواجهة الاحتلال على نحو مؤثر وفاعل. مع ذلك، طرأ تغير على الديناميات السياسية للقدس؛ فما عادت السلطة الفلسطينية معنيّة، وبدأ المقدسيون يستعيدون شيئًا من مقدرتهم التعبوية. وإذا ما أمعنا النظر في حركات الاحتجاج السائدة اليوم، سيتبيّن لنا أن مصطلح "اللاحركات" الذي أطلقه بيّات أخذ يظهر في القدس. ومع ازدياد القدرة على العمل الجماعي أصبح المقدسيون قادرين على تضييق المجموعات الفرعية للتحديات على نحو أكثر تأثيرًا. وعلى وجه الخصوص، بات فلسطينيو القدس اليوم أشد عزمًا على العمل الجماعي إزاء قضايا حياتهم اليومية.

لكن ترابطهم الاجتماعي ليس قويًا بما يكفي لمواجهة التحديات السياسية على المدى الطويل. وما زال القمع الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني يمثّلان عقبتين كبيرتين أمام اللُّحمة الوطنية والعمل الجماعي. لهذا فإن الحُجة المطروحة هنا لا تعني أن النشاطات الاحتجاجية في القدس أصبحت متماسكة ومركزية، أو أنها من القوة والتأثير لإدخال ما يتعدّى التغيير الهامشي أو الطفيف.

في الواقع، يعني الفراغ السياسي، الذي خلّفه إهمال السلطة الفلسطينية لقضية القدس والدولة الممزقة لما بقي من الأراضي الفلسطينية، أن على فلسطينيي القدس المضي قُدُمًا في النضال لمواجهة التهديدات الطويلة الأمد. وعلى الرغم من ذلك، نرى أن هناك اختلافًا واضحًا بين احتجاجات الضفة الغربية واحتجاجات القدس، وأن التماسك الاجتماعي حاسم لتوضيح هذا التغيير.

المراجع

Arafeh, Nur et al. “Trump, Jerusalem, and the Future of Palestine.” Al-Shabaka: The Palestinian Policy Network. *Al-Shabaka Roundtable* (18 December 2017), at: https://goo.gl/GbEPkx

Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*. Stanford: Stanford University Press, 2010.

El Kurd, Dana. “International Involvement and Authoritarian Consolidation; The Case of the Palestinian Authority.” Doctoral dissertation Unpublished. The University of Texas at Austin. Texas, 2017.

Freedman, Robert (ed.). *The Intifada: Its Impact on Israel, the Arab World, and the Superpowers*. Florida: University Press of Florida, 1991.

International Committee of the Red Cross. “Occupation and International Humanitarian Law: Questions and Answers.” 4/8/2004. at: https://goo.gl/ZtDnwP

International Crisis Group. “Who Governs the West Bank? Palestinian Administration under Israeli Occupation.” *Middle East Report*. no. 32 (28 September 2004). at: https://goo.gl/cCTxjf

_____. “Ruling Palestine II: The West Bank Model?” *Middle East Report*. no. 79 (17 July 2008). at: https://goo.gl/5VhhV5

_____. “Extreme Makeover? (II): The Withering of Arab Jerusalem.” *Middle East Report*. no. 135 (20 December 2012). at: https://goo.gl/xFESAR

Jamal, Amal. *The Palestinian National Movement: Politics of Contention, 1967-2005*. Indiana: Indiana University Press, 2005.

Jamal, Amaney. *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009.

Lockman, Zachary & Joel Beinin (eds.). *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation*. Boston, MA: South End Press, 1989.

Pearlman, Wendy. "Precluding Nonviolence, Propelling Violence: The Effect of Internal Fragmentation on Movement Protest." *Studies in Comparative International Development*. vol. 47. no. 1 (March 2012).

Rubin, Barry and Judith Rubin. *Yasir Arafat: A Political Biography*. New York, NY: Oxford University Press, 2003.

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: W.W. Norton, 2000.

مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس

راسم خمايسي[1]

- مقدمة
- أولًا: مفهوم مصفوفة الضبط
- ثانيًا: خصوصية القدس وتميّزها
- ثالثًا: الدوافع الديموغرافية والحضرية
- خاتمة
- المراجع

1 مخطط مدن وجغرافي، يعمل أستاذ التخطيط الحضري، قسم الجغرافيا ودراسات البيئة، جامعة حيفا ومركز التخطيط والدراسات، كفر كنا (فلسطين).

مقدمة

يمارس الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس الشرقية سياسات ديموغرافية وجغرافية وتخطيطية حضرية لإحكام سيطرته عليها وعبرَنَتِها. وهذه الممارسات الإسرائيلية لا تُطبّق في القدس فحسب، بل يمارسها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المُجَزأة كلها، مع أخذ الخصوصيات المُنشَأة في هذه المناطق والمجموعات السكانية الفلسطينية التي تسكنها، في الحسبان، حيث فرضت إسرائيل قواعد هذه الخصوصيات بالقوة، أو بموجب اتفاقات مفروضة بظرفية غير ندّية ومن دون تناظر في القوة وتأمين المصالح بين الطرف الفلسطيني العربي، والطرف الإسرائيلي المدعوم دعمًا مباشرًا وغير مباشر من أطراف دولية ذات نفوذ. خصوصية تطبيق السياسات الإسرائيلية وممارستها هما نِتاج تَميُز مكانة مدينة القدس الدينية؛ الأيديولوجية، والرمزية، والجيوسياسية، والوظائفية، والبنيوية التي تُصاغ، أو على الأقل، تؤثر في الصراع الحضري في المدينة ومحيطها وتحدث تغييرات جيو–ديموغرافية.

تهدف هذه الدراسة الموجزة إلى وصف مصفوفة الضبط الذكية وتحليلها نقديًا؛ هذه المصفوفة ذات المركبات الخشنة والناعمة، المرئية وغير المرئية، التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي لإحداث التغييرات الجيو–ديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس، حيث يطبّقها الاحتلال الإسرائيلي على نحو انتقائي مختلف وثنائي مع واقع الإنسان الفلسطيني المقدسي ومكانته، ومع الأرض والحيّز الفلسطيني ومكوّناته الحضرية، ومع المؤسسات الفلسطينية الناظمة والموجّهة لتنمية الفرد والمجتمع الفلسطيني في القدس. لكن تطبيق مُكونات هذه المصفوفة يتم على نحو متكامل ومتراكم، متأثرًا بالظرفية "الزمنكانية" لتحقيق الأيديولوجيا والأهداف والسياسات الجيوسياسية والديموغرافية التي تسعى لها إسرائيل. في المقابل، يقوم الاحتلال الإسرائيلي بإيجاد واقع مُأَسرَل/ مُعَبرَن ومُصَهيَن، من غير السهل تغييره، يبسط من خلاله سيطرته على المدينة وحولها بواسطة تغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي والمؤسساتي. يستخدم الاحتلال الإسرائيلي أدوات عسكرية/ أمنية ومدنية موظفة في سبيل إيجاد واقع مغاير لتحقيق مصالحه، مغيّبًا ومتجاهلًا مكانة السكان الفلسطينيين الأصليين الذين يمرون بمراحل تمدن ومَديَنة قسرية مأسورة، وفارضًا النظام والقانون المحليَّين الإسرائيليَّين بدلًا من القانون الدولي المستحق.

أولًا: مفهوم مصفوفة الضبط

مصفوفة الضبط والسيطرة الذكية هي مجموعة من الآليات والأدوات والأجهزة التي توظّفها وتفعّلها، عند الحاجة، القوة المسيطرة على الحيّز الحضري لأجل تحقيق أهدافها. ويتم تطبيق هذه المصفوفة بعد أخذ اعتبارات المكانة والظرفية لذوي العلاقة بالصراع على الوطن والمدينة. والصراع على القدس هو جزء من الصراع على الهوية والثقافة والوطن، الذي تسعى الحركة الصهيونية للسيطرة عليه، وبسط سيادتها وحضورها وهيبتها وثقافتها وخطابها ولغتها عليه[2]. لإنجاز السيطرة على القدس وعَبرنَتِها وتطبيق الأيديولوجيا الدينية والجيوسياسية الإسرائيلية بوصفها دولة مؤسسات مجنّدة، تعمل بتنسيق لترجمة السياسات إلى أدوات عمل تُشكّل معًا مصفوفة ضبط وسيطرة مركبة، بينها تكامل وتراكم لتحقيق الأهداف المصاغة من مؤسسات الدولة والبلدية وأذرعها المتعددة[3]. تشمل مركبات هذه المصفوفة عوامل مؤثرة في السلوك الديموغرافي الفردي والمجتمعي الفلسطيني، وفي التغييرات الجغرافية والحضرية، وفي وجود عمل المؤسسات الرسمية والأهلية والعرفية وأنماطها. تتكون هذه المركبات من أجهزة وأدوات خشنة وناعمة، مرئية وغير مرئية لتطويع المجتمع الفلسطيني المقدسي وإضعافه واحتوائه[4]. يُعبّر عن المركبات الخشنة بمصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وهدم المباني وإقامة جدار الفصل وحصر الامتداد والتوسّع الحضري وتطبيق قوانين ضبط الزيادة السكانية الفلسطينية ومصادرة الهويات الفردية وتخطيط وشق لشبكة طرق مقطِّعة للأحياء الفلسطينية وحاصرة لها[5]. أما المركبات الناعمة، فتشمل مَديَنة العسكرة؛ أي تغيير السيطرة العسكرية في المدينة إلى سيطرة مدنية، وتغيير الأسماء، وصوغ خطاب تذنيب

---

[2] Rassem Khamaisi, "**Error! Main Document Only.**The Israeli–Palestinian Conflict: Building the Future Palestine," Eurasian Geography and Economics, vol. 51, no. 6 (May 2010), pp. 716–732

[3] IAN LUSTICK, ARABS IN THE JEWISH STATE: ISRAEL'S CONTROL OF A NATIONAL MINORITY (AUSTIN, TX: UNIVERSITY OF TEXAS PRESS, 1980), PP. XIV, 38.

4 Rassem Khamaisi, "De-facto Counter Planning against the Sophisticated Matrix of Control: The Palestinian and Israeli Case in Area C," in: Yamazaki Takashi (ed.), Report or the JSPS Grant-in-Aid for challenging Exploratory Research 2015-2016, (No, 15K12954), Cultural Practices against Militarization: The Compilation Regional Geographies and the Restoration of Landscapes in Okinawa and Palestine (Osaka: Osaka City University, 2017), pp. 48-80.

5 انظر: يونان ميخائيل، "الطرق والمواصلات كمركب رئيسي بمصفوفة السيطرة والضبط ألحيزي في القدس"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين، 2018.

واتهام مُستَخدم نحو المجتمع الفلسطيني وفيه وداخل المشهد الحضري المقدسي، وهندسة الذهنية والوعي الفرديَّين والجمعيَّين لإيقاع الفلسطينيين في دائرة سحرية من العجز وصراع البقاء وتجنب المأسسة واغتيال المؤسسات الوطنية ودفعها إلى خارج محيط المدينة وتوطينها في المدن الفلسطينية المجاورة التي تخضع لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل رام الله وبيت لحم. كما أن من مركبات مصفوفة الضبط إنتاج خطاب وأدوات ومفردات ولغة من القوي المحتل، يستهلكها الطرف الضعيف المحتل ويرددها على أنه ضحيته ويبقى في دائرة ردة الفعل التي أدخله فيها الطرف القوي وأسره بها. وأحدث تطبيق هذه المصفوفة تغييرات ديموغرافية وجغرافية وحضرية في القدس[6]. نتناول بعض مؤشرات هذه التغييرات بإيجاز، بعد عرض خصوصية القدس، بعد أن فُصلت قسرًا (إداريًا وفيزيائيًا) عن الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967.

ثانيًا: خصوصية القدس وتميّزها

فكرة منح مكانة خاصة للقدس عُبِّرَ عنها في قرار تقسيم فلسطين رقم 181 لعام 1947. ونتيجة حرب 1948، قُسّمت المدينة إلى جزأين: شرقي خضع لاحقًا للمملكة الأردنية الهاشمية، وغربي خضع للسيطرة الإسرائيلية بعد النكبة، وهُجّر سكانه العرب الفلسطينيون. وبعد احتلال القدس الشرقية في عام 1967، جرى فصلها عن الأراضي الفلسطينية الأخرى، وحُدّدت حدود الأراضي التي ضمّت عمليًا مساحة تزيد على سبعين كيلومترًا مربعًا، وتشمل البلدة القديمة وخمس عشرة بلدة/ قرية فلسطينية كان يُدار بعضُها من مجالس قروية مثل العيساوية وشعفاط وصور باهر. اعتمدت عملية رسم حدود الأراضي المحتلة التي ضُمّت إلى القدس الغربية وبقرار من الحكومة الإسرائيلية على اعتبارات ديموغرافية وجيوسياسة ومؤسساتية، يمكن تلخيصها في ضمّ أقل عدد سكان فلسطينيين، في مقابل أكبر مساحة تشمل أراضي موارد إستراتيجية مثل مطار القدس والأراضي المحيطة بالبلدة القديمة، تأخذ في الاعتبار التضاريس الجغرافية والأمنية. وألغت حكومة الاحتلال الإسرائيلي المؤسسات البلدية والقروية العربية وضمّتها وأخضعتها لبلدية القدس الإسرائيلية بعد توسيع صلاحياتها وبسطها على القدس الشرقية.

6 Eyal Miron & Doron Bar (eds.), Planning and Conserving Jerusalem: The Challenge of an Ancient City (Jerusaelm: Yad Ishak Ben-Zvi, 2009).

بسطت إسرائيل سيادتها على الأراضي التي احتَلتها وضمّتها، وفرضت القانون المحلي عليها بدلًا من القانون الدولي. وفي عام 1980 سنّت "قانون أساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل" الذي يتلخّص محتواه في أن "أورشليم" القدس الكاملة الموحّدة هي عاصمة إسرائيل. القدس هي مقر الرئاسة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، تُحمى الأماكن المقدّسة في المدينة من أي محاولة لانتهاكها أو منع الوصول الحر إليها، وتتمتع القدس بأولوية في مشروعات الحكومة التطويرية، وتمنح الحكومة بلدية "أورشليم" القدس ميزانية سنوية خاصة لتطوير المدينة. وفي عام 2001 أضيف بند إلى هذا القانون يؤكد أن حدود مدينة القدس "الإسرائيلية" هي الحدود الواردة في الأمر الحكومي منذ احتلالها في عام 1967، ويحظر نقل صلاحيات إسرائيل في القدس إلى أي عنصر سياسي أجنبي. وعلى الرغم من المعارضة الدولية للقانون الإسرائيلي وإصدار مجلس الأمن القرار رقم 478 في 20 آب/ أغسطس 1980، فإن الكونغرس الأميركي أصدر قرارًا في عام 1995 يعترف بموجبه بالقدس عاصمةً لإسرائيل ومنح صلاحية إنجاز نقل السفارة الأميركية للرئيس.

فصلت إسرائيل بين مكانة الأرض ومكانة الإنسان العربي الفلسطيني المقدسي؛ إذ على الرغم من ضمّ الأرض وبسط قوانين الأراضي والتخطيط بوصفها جزءًا من مصفوفة الضبط، كما سنتناولها لاحقًا، فإن صفة الإقامة الثابتة المشروطة منحتها إسرائيل للمقدسيين الفلسطينيين الأصليين. وحُدّدت هذه المكانة المُميَّزة والمُميِّزة بمعايير استمرار الإقامة في القدس، وفي أن تكون القدس مركز حياة الفرد والأسرة ونيل حقوقه المدنية. ومكانة الإقامة الثابتة المشروطة تُخضِع كل مقدسي فلسطيني لعملية رصد مدني وأمني من المؤسسات الأمنية الإسرائيلية، ويكون معرّضًا لفقدان الإقامة في وطنه ومدينته إذا تبيّن أنه خالف أنظمة الدولة والبلدية القسرية[7]. باعتباره جزءًا من عملية الضبط الديموغرافي والمنطلق من تحديد مكانة خاصة للمقدسيين الفلسطينيين، يتم التعامل مع السكان المقدسيين كأنهم موقتون في وطنهم ومدينتهم من خلال منحهم صفة "مقيم ثابت"، وليس من خلال مكانة المواطن أو إبقائه على صفة إنسان ومجتمع محتل، كما هو واقع الفلسطينيين المحتلين منذ عام 1967. هذه المكانة انطلقت من اعتبارات ديموغرافية وجيوسياسية وأمنية، وأثرت في سلوك المقدسيين،

7 Meir Margalit, Discrimination in the Heart of the Holy City (East Jerusalem: International Peace and Cooperation Center, 2006).

إذ وُضِعوا بين مطرقة السلطات الإسرائيلية ومصفوفة ضبطها، وسندان الضوابط السوسيو–ثقافية والحاجات الحضرية والاقتصادية التي لها خاصية في واقع القدس. لم تؤثّر حالة التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي باعتباره موقتًا وسوف ينتهي، في مكانة المقدسيين الفلسطينيين فحسب، بل في سلوكهم وتحديد موقع الحدود الجيوسياسية والبلدية والأحياء أيضًا' كما أثّر في سياسات البلدية والحكومة الإسرائيليتين التي شملت رصد الموارد والتخطيط المنظم الطويل المدى. وهكذا، فإن حالة الترنّح بين الموقت والثابت، استُخدمت جزءًا من مصفوفة الضبط المفروضة من الحكومة والبلدية الإسرائيليتين.

تشمل خصوصية التعامل الإسرائيلي وتميّزه مع حالة القدس، التخطيطَ الحضري وإنتاج الحيّز وإدارة الأراضي، إذ أقامت السلطات الإسرائيلية جدار الفصل الذي يفصل القدس عن محيطها وجوارها الفلسطيني الذي يُغذّيها ويدعمها معيشيًا ووظائفيًا، وقطّع هذا الجدار الوجود الفلسطيني وفصل بين الفلسطينيين والفلسطينيين وضَبَط دخولهم إلى القدس من دون إذن، وبقي نافذة للإسرائيليين في استخدام المستوطنات التي أقيمت حول القدس وفي محيطها من أجل تعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس ديموغرافيًا وتمكينها، من خلال تسهيل زيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين في المستوطنات التي أقيمت في القدس الشرقية وحولها. هذه الثنائية المزدوجة التي تُمارَس على حركة السكان وهويتهم وانتمائهم، خلقت منظومة من الفصل العنصري والاحتلال العرقي في المكان. وجاءت هذه المستوطنات المدنية والقروية لتطبق إستراتيجية الإحاطة بالأحياء والبلدات الفلسطينية، وتقطيع تواصلها ومنع التواصل الجغرافي في ما بينها، ولاحقًا التغلغل في الأحياء الفلسطينية، خصوصًا في منطقة البلدة القديمة ومحيطها. تُنجَز هذه الإستراتيجية من خلال زيادة عدد النقاط الاستيطانية وساكنيها، وتوصيلها بشبكة طرق ضابطة للحركة الفلسطينية فيها، ومسيطرة على أراضٍ تمنع الفلسطينيين من السكن والتوسع. إقامة الجدار وإدارة حركة السكان حوله وعلى نقاط التفتيش والرقابة على نحو انتقائي متأثرة بالمزاجية والظرفية، تترجم مصفوفة الضبط لتحقيق الأهداف الإسرائيلية. هذا الجدار الفاصل الذي شرع الاحتلال في إقامته في عام 2002 بموجب قرار من الحكومة، وربط بين نقاط التفتيش التي وُضعت لرقابة حركة الفلسطينيين من القدس وإليها وضبطها، وتطبيق سياسة "مركز الحياة" للفلسطينيين التي بدأت تمارسها الحكومة الإسرائيلية في عام 1996 ضد الفلسطينيين المقدسيين على نحو خشن، مكّنا من تطبيق مصفوفة ضبط تحدد مَن هو المسموح له بدخول المدينة والتوطن فيها ومَن هو الذي يُمنع.

أنتج استخدام التخطيط الحضري، المحاصَر والمضبوط من البلدية ومؤسسات التخطيط الإسرائيلية، حيّزًا حضريًا مشوهًا وغير ملبٍّ لحاجات المقدسيين الفلسطينيين. يمر هؤلاء المقدسيون بسيرورات تمدّن انتقائية تترنح بين البداوة المقنّعة من ناحية سوسيو–ثقافية، والسلوك الاستهلاكي الرأسمالي. هذا التخطيط الحضري المُقوَنَن المفروض من فوق من مؤسسات التخطيط الرسمية على المجتمع والأحياء الفلسطينية من دون مشاركته وإشراكه، ساهم في إيجاد ظاهرة البناء العشوائي غير المرخص والمنظم. ينطلق هذا التخطيط الحضري المعدّ والمعمول به ضد الأسر والأحياء الفلسطينية، من مفاهيم منح حقوق تخطيط/ بناء قروية قليلة لا تتجاوز في الغالب 50–75 في المئة لإنتاج حيّز قروي، مع أن الواقع والحاجات الفلسطينية في الغالب هي مدينية. ولتلبية هذه الحاجات، يجب منح حقوق تخطيط/ بناء مدينية تمكّن منح رخص بناء بموجبها لاستيعاب الزيادة السكانية العالية، ومعها توفير متطلّبات السكن والإسكان، لتساهما في إخراج الإنسان والأسرة والمجتمع الفلسطيني المقدسي من دائرة الضائقة والأزمة الإسكانية القاتلة. كما أن تصديق مخططات هيكلية محلية مغايرة للواقع والحاجات لا تساهم في تخطيط التطوير الفلسطيني وتوجيهه على مستوى الأحياء خصوصًا، وعلى مستوى المدينة عمومًا، ولا تلبي الحاجات والتوقعات الحياتية الأساسية. يؤدي هذا الإقرار لمخططات هيكلية جزئية، مُجَزِّئة ومُجَزّأة من السلطات الإسرائيلية، إلى غياب الحيز العام، بما في ذلك شبكة طرق خادمة للأحياء الفلسطينية وتؤمّن الحركة الملائمة والمريحة إليها وفيها. كما أن هذه المخططات تَحُول دون استصدار رخص بناء للمباني القائمة أو الجديدة لتأمين صراع البقاء على أرضهم وفي مدينتهم. تدفع إعاقة إصدار رخص البناء للفلسطينيين إلى البناء من دون ترخيص لسد حاجاتهم، وبذلك تُدخلهم السلطات الإسرائيلية في قفص الاتهام وفخ المقاضاة القانونية ودفع الغرامات المالية والسجن وحتى هدم المباني بوصفها جميعًا جزءًا من مصفوفة الضبط المَدنية التي تطبّقها مؤسسات بلدية القدس والحكومة الإسرائيلية عبر أجهزة البلدية والدولة عندما ترى حاجة إليها لإنجاز مصالحها.

يكون استصدار رخصة بناء مشروطًا بتوافر الأرض بملكية مقدِّم طلب الرخصة. ولتأمين إثبات ملكية الأرض، يجب مسح الأرض وتسويتها لتحديد موقعها وتسجيلها باسم المالك. وخلال فترة الاحتلال التي تجاوزت الخمسة عقود، صادرت السلطات الإسرائيلية أراضي فلسطينية تجاوزت نصف الأراضي التي ضُمّت في عام 1967، وأقامت عليها مستوطنات ومؤسسات. أما النصف الباقي فأعلن أنه مناطق خضراء يُمنع البناء فيها بحسب المخططات الإسرائيلية، وحاليًا تمتد الأحياء الفلسطينية على ما يقل عن عُشُر مساحة بلدية القدس، مع أن نسبة الفلسطينيين في بلدية القدس اليوم تُقدّر بنحو 40 في المئة من عدد سكانها الإجمالي. كما أن معظم

الأراضي التي تقع في الأحياء الفلسطينية وحولها لم تزل من دون تسوية رسمية وتسجيل منظم؛ ما يعوق إصدار رخص بناء، ويسهّل المصادرة ويُدخل إشكاليات وصراعات بين المالكين والورثة، ما يزيد من المشكلات الاجتماعية والتوترات بين الأقرباء والجيران. في المقابل، تترصّد الدولة اقتناص فرص تطبيق قوانين وتعليمات تُمكّنها من مصادرة الأرض.

إن إعاقة تسوية الأراضي الفلسطينية في القدس وتسويتها رسميًا، على الرغم من مرور أكثر من خمسة عقود على احتلالها، هي جزء من أدوات مصفوفة الضبط الممارسة التي تحول دون إصدار رخص بناء، تساهم في عملية البناء من دون ترخيص وإيجاد نسيج عمراني عشوائي وغير منظم، إضافة إلى زيادة الإشكاليات والمعوّقات داخل المجتمع لتسهيل اتهامه وتذنيبه وتعميق ذهنية وسلوك لجلد الذات من أبنائه. وعلى الرغم من حق الفلسطينيين في أراضي "الدولة"، إذ إن معظم الشبان الفلسطينيين الآن لا يملك أراضي للبناء، إلا أن دولة إسرائيل وبلدية القدس لا تخصصان أراضي لإقامة إسكانات وأحياء فلسطينية وتطويرها، بل تمنح "أراضي الدولة" لإقامة المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها. وهكذا، فإن رخصة البناء و"كوشان الطابو" (وثيقة تسجيل الأرض) يمثّلان أدوات طيّعة بيد السلطات الإسرائيلية البلدية والحكومية، لضبط البناء والتطوير المقدسي وتحديد التنمية الحضرية الفلسطينية. تُستخدم هذه الأدوات استخدامًا سلبيًا تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وفي المنطقة المسماة (ج) في الضفة الغربية، لكنّ لهذه الأدوات خصوصية وتميّزًا في واقع القدس، إذ إن ما يزيد على نصف المباني السكنية الفلسطينية في القدس غير مرخصة ومهددة بالهدم ودفع غرامات عليها، ما يساهم في إفقار الأسر الفلسطينية، وفي بعض الحالات تستخدم لضبط السلوك الفردي السياسي واحتوائه.

ثالثًا: الدوافع الديموغرافية والحضرية

تنطلق سيرورات تطبيق مصفوفة الضبط من دوافع ديموغرافية وجيوسياسية لتكوين مورفولوجيا حضرية تسيطر عليها الحكومة الإسرائيلية[8]. وتسعى الدوافع الديموغرافية لإبقاء الفلسطينيين أقليةً عددية مهمشة وتابعة اقتصاديًا

8 شلومو حسون، إسرائيل 2048: التنمية والتخطيط المكاني، (باللغة العبرية)، (القدس: وزارة المالية/ إدارة التخطيط والجامعة العبرية في القدس، 2016)، شوهد في 2018/7/17، في: https://goo.gl/366cEf

ووظائفيًا للمركز العبري في القدس الغربية، ومشرذمة إلى أحياء يتضاعف عدد سكانها وتتوسع عموديًا، ومحرومة من التوسع الأفقي الموجّه لإيجاد فرص التنمية فيها. هذه الأحياء مقطّعة اجتماعيًا، وانتماؤها الأساسي والأول هو إلى الحمولة أو الحي وليس إلى المدينة، إذ إن القدس تفتقر إلى المؤسسات والوظائف البلدية التي تمثل جهازًا وحيّزًا يساهمان في التنظيم الجمعي وتأمين حق المقدسيين في المدينة. ولتحقيق الأهداف الديموغرافية، حددت القدرة الاستيعابية للمخططات بألا تتجاوز نسبة السكان الفلسطينيين 30 في المئة من عدد سكان بلدية القدس الغربية والشرقية. ونظرًا إلى التغييرات الديموغرافية، عُدّلت هذه النسبة إلى 40 في المئة بموجب مخطط هيكلي "القدس 2000". كما أن تحديد موقع إقامة الجدار أدّى إلى "إخراج" قرابة 50000 فلسطيني مقدسي إلى خلف الجدار ومن دون تغيير مكانهم وحدود البلدية الإدارية والجيوسياسية.

إن عملية سحب الهويات الشخصية مستمرة، وتقدّر بنحو 15000 هوية منذ عام 1976. وتستند هذه العملية إلى قانون الدخول إلى إسرائيل الذي يشير إلى أنه في حال كان لدى وزير الداخلية شك، أو يثبت له أحد الأمور الثلاثة التالية: مغادرة الشخص المقدسي البلد مدة سبعة أعوام أو حمله الجنسية الأجنبية أو حمله الإقامة الأجنبية، يحق لوزير الداخلية سحب الهوية المقدسية منه من دون إعلامه. في المقابل، توضع العراقيل أمام تَجنيس المقدسيين وإقرار لم شمل العائلات وتسجيل المواليد الفلسطينيين في سجل النفوس. وفي مقابل هذه التدخلات الخارجية القسرية أيضًا التي تؤثر في السلوك الديموغرافي للمجتمع الفلسطيني الذي يتمثل في هجرة الشباب وانخفاض المواليد وتأخر سن الزواج وما يرافق ذلك من سلوك اجتماعي يساهم في شرذمة المجتمع وخفض حصانته المجتمعية والوطنية.

على الرغم من مصفوفة الضبط والسياسة الديموغرافية التي تمارسها إسرائيل في القدس، ارتفع عدد المقدسيين الفلسطينيين من نحو 68000 نسمة في عام 1967، مشكلين ما نسبته 25.8 في المئة من إجمالي سكان القدس، إلى نحو 323700 نسمة في عام 2015، أي ما نسبته نحو 37.7 في المئة من إجمالي سكان القدس[9]. حصلت هذه الزيادة السكانية على الرغم من الضوابط والمعوّقات والمحددات الإسرائيلية، إلا أنه كان من المُمكِن

9 "سكان إسرائيل والقدس حسب المجموعة السكانية، 1992–2015"، في: الكتاب الإحصائي السنوي للقدس، الفصل الثالث: "السكان"، (باللغة العبرية)، (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2015)، شوهد في 2018/7/17، في: https://goo.gl/eFxLCe

أن يكون عدد سكانها ضعف السكان الحالي على الأقل – باعتبار مكانة القدس وموقعها الجيوسياسي بوصفها قلب فلسطين – لولا السياسات الديموغرافية الإسرائيلية. هذه السياسة الجيو–ديموغرافية دفعت السكان، الذين ينتمون إلى الطبقتين الوسطي والعليا، إلى ترك القدس والهجرة إلى رام الله أو إلى خارج الوطن، ومعهم مؤسساتهم الاقتصادية والإدارية، ما ساهم في إضعاف الواقع الفلسطيني في القدس.

تكوّنت مورفولوجيا المدينة بتأثير مباشر من مصفوفة الضبط التي تشكّلت نتيجة سياسات تخطيط وإدارة الأرض وطرائق البناء المعمول بها في القدس. وكوّنت هذه السياسات أحياء فلسطينية تعاني حالات مَرضية. وبين هذه الأحياء يوجد اختلاف وغربة، على الرغم من التشابه في ما بينها من حيث المشهد الحضري. لكن تقطيع الأحياء الفلسطينية فيزيائيًا، وحصرها حيزيًا وحرمانها من توافر الوظائف والخدمات البلدية الجامعة والصاقلة اجتماعيًا ومدينيًا للفلسطينين، حوّلت المجتمع المقدسي إلى تابع، إما لمدينة القدس الغربية، وإما للمركز الفلسطيني في رام الله. وساهم توسيع المستوطنات وبناؤها على نحو كثيف، وضخ المستوطنين إليها بتشجيع ودعم حكوميَّين، في تغليب الوجود الإسرائيلي في مشهد المدينة وعبرَنَتِها.

خاتمة

تأثر إنتاج الحيّز الحضري الفلسطيني المقدسي تأثرًا مباشرًا نتيجة الصراع الديموغرافي والجيوسياسي؛ إذ يُمارس الاحتلال الإسرائيلي سياسات وأفعالًا تؤدي إلى تغييرات ديموغرافية وحضرية. وتسعى هذه التغييرات لهندسة الحيّز والمحيط الحضري والسلوك السكاني من أجل تحقيق الأيديولوجيا والأهداف الإسرائيلية. واستُغل تَميُّز حالة القدس "الموقتة" وخصوصيتها ومكانتها من الاحتلال الإسرائيلي لإحكام السيطرة على المدينة، على الرغم من الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية التي أرجأت التفاوض على الحل الجيوسياسي النهائي للقدس بوصفه جزءًا من الحل النهائي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. كما تمارس الحكومة الإسرائيلية سياسة فرض الأمر الواقع غير القابل للعودة بواسطة تغيير الميزان الديموغرافي والتكوين والنسيج الحضريَّين لمصلحة الإسرائيليين، مستخدمةً قوة الدولة وقوانينها المحلية وغير مكترثة بالقانون الدولي، ومعتدّيةً على حقوق المقدسيين الفلسطينيين الفردية والجماعية ومحاصرةً لهم. ولمواجهة مصفوفة الضبط يجب

العمل والتدخّل من أجل إعادة التنظيم المجتمعي المقدسي وتأمين حقه في المدينة، وانتقاله من واقع ردة الفعل إلى المبادرة في المساحات الممكنة. وفي موازاة ذلك، لا بد من دعم فلسطيني وعربي ودولي لتأمين الحقوق الأساسية والجيوسياسية للمقدسيين على أساس منظومة القوانين والأعراف الدولية.

المراجع

1. العربية

يونان، ميخائيل. "الطرق والمواصلات كمركب رئيسي بمصفوفة السيطرة والضبط الحيّزي في القدس". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس. أبوديس، فلسطين، 2018.

2. الأجنبية

حسون، شلومو. **إسرائيل 2048: التنمية والتخطيط المكاني**. (باللغة العبرية). القدس: وزارة المالية/ إدارة التخطيط والجامعة العبرية في القدس، 2016.

الكتاب الإحصائي السنوي للقدس. (باللغة العبرية). القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2015.

Khamaisi, Rassem. “The Israeli-Palestinian Conflict: Building the Future Palestine.” *Eurasian Geography and Economics*. vol. 51. no. 6 (May 2010).

Lustick, Ian. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin, TX: University of Texas Press، 1980.

Margalit, Meir. *Discrimination in the Heart of the Holy City*. East Jerusalem: International Peace and Cooperation Center, 2006.

Miron، Eyal &Doron Bar (eds.). *Planning and Conserving Jerusalem: The Challenge of an Ancient City*. Jerusaelm: Yad Ishak Ben-Zvi, 2009.

Takashi، Yamazaki (ed.). *Report or the JSPS Grant-in-Aid for challenging Exploratory Research 2015-2016, (No, 15K12954), Cultural Practices against Militarization: The Compilation Regional Geographies and the Restoration of Landscapes in Okinawa and Palestine*. Osaka: Osaka City University, 2017.

سياسة البعد المكاني:
السياسة الحضرية الإسرائيلية في القدس

فرانشيسكو شيوديلي[1]

- مقدمة
- أولًا: الوضع الحضري لمدينة القدس
- ثانيًا: تهويد القدس الشرقية
- ثالثًا: إزالة الطابع العربي عن القدس الشرقية
- رابعًا: الجدار الفاصل
- خامسًا: سياسة البعد المكاني
- خاتمة
- المراجع

[1] أستاذ مشارك في التخطيط المدني في معهد "غران ساسو" للعلوم في مدينة لاكويلا في إيطاليا، حيث يشغل أيضًا منصب المنسق المشارك لبرنامج الدكتوراه في الدراسات العمرانية والعلم الإقليمي.

مقدمة

أثار إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب اعترافه بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، نقاشات حادّة، باعتباره يقبل الرواية الإسرائيلية بشرعية احتلالها القدس الشرقية وما تزعمه من عدم قابلية المدينة للتقسيم، وهذا ما تدّعي إسرائيل شرعيته، في حين يدينه باقي المجتمع الدولي. لكن، نادرًا ما خضع الفضاء الذي تبلور في ضوئه هذا القرار للنقاش العام، خصوصًا حقيقة أن المدينة حاليًا، من الزاوية الحضرية المحض، يهودية بالكامل تقريبًا وموحدة تمامًا.

أولًا: الوضع الحضري لمدينة القدس

خضعت القدس الشرقية (موطن الجدار الغربي والضريح المقدس والمسجد الأقصى) للاحتلال العسكري الإسرائيلي في عام 1967، ومن ثم أُعلنت من جانب واحد، مع القدس الغربية، عاصمةً لا تتجزأ للدولة اليهودية، مع أن المجتمع الدولي يعترف بالتقسيم بين القدس الغربية والقدس الشرقية، باعتبار القدس الغربية جزءًا من حدود ما قبل عام 1967، والقدس الشرقية ما زالت أرضًا محتلة (مثل باقي أراضي الضفة الغربية)، لكن تجاهلت إسرائيل، وتتجاهل دائمًا، هذه الجوانب القانونية الدولية. بعد فترة وجيزة من حرب الأيام الستة، أقرّ البرلمان الإسرائيلي قوانين عدة، أُعلن فيها رسميًا ضمّ القدس الشرقية، وتوحيد القسمين الغربي والشرقي في كيان بلدي واحد. ومنذ ذلك الحين تعاملت السلطات الإسرائيلية مع البلدية الموحَّدة للقدس باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الدولة اليهودية. ومع ذلك لم يعترف المجتمع الدولي مطلقًا بـ "توحيد" المدينة على الرغم من الإصرار الإسرائيلي عليه. كما استنكرت قرارات عدّة لمجلس الأمن الدولي إجراءات إسرائيل لتغيير وضع المدينة. ويواصل الفلسطينيون المطالبة بالقدس الشرقية عاصمةً لدولة فلسطينية مستقبلية.

تلك الصورة السياسية – الدبلوماسية معروفة جيدًا، لكننا إذا قصرنا التحليل على الإطار السياسي – الدبلوماسي، فإننا نخاطر بإهمال أمرٍ جوهري في النزاع على القدس. فكي نفهم تطور الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في المدينة، علينا دراسة التغييرات في الفضاء الحضري.

في مواجهة وضعٍ للمدينة متنازع عليه بعد عام 1967، قررت سلطات تل أبيب أخذ زمام المبادرة والعمل المكثّف لتغيير الوضع على الأرض. فبدأت بعمليات بناء وتحويل وهدم، لفرض ظروف حضرية ملموسة جديدة تحلّ لمصلحة إسرائيل، ما أنتج صراعًا يبدو مستعصيًا على المستوى الدبلوماسي. وأضحى الصراع داخل القدس، في ظلّ الجمود الدبلوماسي، حربًا منخفضة الحدّة في الإسمنت والحجر[2] لا تنطوي مكوّناتها الرئيسة على هجمات عسكرية أو عمليات قتل، بل سلسلة من الوقائع الصغيرة المتعلقة بتغيير الفضاء الحضري، من بناء منزل ورفض ترخيص بناء وأمر إزالة بناء، ومصادرة قطعة أرض واقتلاع بستان زيتون. قد تبدو هذه الوقائع بحدّ ذاتها لأول وهلة قليلة الأهمية والتأثير في مصير صراع على المدينة دام عقودًا. إلا أن تراكم هذه الوقائع مكانيًا وزمانيًا غيّر جذريًا وضع الصراع عبر إعادة تشكيل نسيج مدينة القدس شيئًا فشيئًا. فبإعادتهم تشكيل النسيج الحضري يغيّرون الحلول السياسية الممكنة لقضية القدس. وهذا أمر واضح تمامًا في أذهان السياسيين الإسرائيليين، كما يتبيّن في كلام إيهود أولمرت عندما كان عمدة للقدس خلال الفترة 1993–2003 (قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء): "مع أنني لا أستطيع اتخاذ قرارات سياسية بخصوص مدينة القدس، فهي من صلاحيات الحكومة الوطنية، إلا أنني أستطيع تحقيق أشياء معينة على الأرض، مثل [...] إحداث تواصل في الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية. وستؤثر قراراتي في هذه المسائل على الخيارات المتاحة للحكومة من أجل حلّ سياسي لقضية القدس"[3].

اتّبعت السلطات الإسرائيلية طوال خمسة عقود من الاحتلال نهجًا وسياسات قويةً مكّنت من تحويل طموح سياسي إلى حقيقة واقعة، مع عدم قابلية المدينة للتجزئة وشخصيتها اليهودية.

لم تكتفِ إسرائيل أساسًا بالاستيلاء العسكري على القدس الشرقية في عام 1967. ففي مواجهة إدانة دولية اتُفق عليها بالإجماع، اعتبرت السلطات الإسرائيلية هذا الاستيلاء غير ثابت، وبأنها تحت خطر المساءلة بشأنه في

---

[2] Philipp Misselwitz & Tim Rieniets, "Cities of Collision," in: Philipp Misselwitz (ed.), *City of Collision: Jerusalem and the Principles of Conflict Urbanism* (Basel: Birkhäuser, 2006), pp. 24–33.

[3] Foundation for Middle East Peace, "Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories," *A Bimonthly Publication for the Foundation for Middle East Pease*, vol 4, no. 3 (May 1994), accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/YCJLz5

أي وقت. ولهذا بالضبط، نفّذت بعد حرب 1967 سلسلة إجراءات هدفت إلى جعل هذا الإنجاز واقعًا نهائيًا. تحايلت السلطات الإسرائيلية، فموّهت مشروعها السياسي بثوب من الإجراءات الفنية، وتحوّل الاستعمار إلى عدد لا يُحصى من التدابير الحضرية الصغيرة، ما أتاح تحقيق أهدافها من دون انتقاد من المجتمع الدولي.

تميّزت تلك الاستراتيجية بثلاثة إجراءات رئيسة، هي: تهويد القدس الشرقية، وإزالة الطابع العربي عنها، وبناء الجدار الفاصل.

ثانيًا: تهويد القدس الشرقية

يتجسّد جوهر الإستراتيجية الاستعمارية الإسرائيلية بما يُدعى "تهويد" القسم الشرقي للمدينة[4]. وهي عملية تقوم بموجبها سلطات إسرائيلية عدّة، حكومية وشبه حكومية، بتعزيز التوسع اليهودي وهيمنته على حساب العرب. وتُضفي العملية طابعها على مناحٍ متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية ومؤسسية لدولة إسرائيل. وهي بخاصة تتجذّر في قواعد وسياسات وممارسات متعلقة بالسيطرة على الفضاء المادي وعلى توزيعه وتخطيطه وقولبته. ويُعد إجراءٌ سياسي كهذا بخصوص الأراضي عاملًا محوريًا في عملية بناء دولة إسرائيل منذ تأسيسها[5]، إلا أنه تسارع في القدس الشرقية بعد حرب الأيام الستة.

شجّعت السلطات الإسرائيلية، ولا سيما بعد احتلال 1967، عملية مكثّفة من بناء المساكن في القدس الشرقية مع دعمها، و"كان هدف السياسة الإسرائيلية المتعلق بأراضي القدس منذ عام 1967، وبدرجة أكبر بكثير منذ عام 1970 هو "تقوية سيطرة إسرائيل في القدس الشرقية". و"السيطرة" تعني "الاستيطان اليهودي"[6]؛ إذ بُني

[4] Oren Yiftachel, *Ethnocracy: Land, Identity, and Politics in Israel/Palestine* (Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 2006).

[5] Alexandre Kedar, "Legal Transformation of Ethnic Geography: Israeli Law and the Palestinian Landholder 1948-1967," *Journal of International Law and Politics*, vol. 33, no. 4 (2001), pp. 923-1000.

[6] Mosheh Amirav, *Jerusalem Syndrome: The Palestinian-Israeli Battle for the Holy City* (Brighton: Sussex Academic Press, 2009), p. 61.

على مدى أعوام عدة أكثر من 50000 وحدة سكنية في المنطقة. وأُنشئ معظمها بدعم وتمويل حكوميَّين، وخُصصت حصرًا لسكان يهود.

"صودر أكثر من ثلث الأراضي [في القدس الشرقية] من مالكيها الفلسطينيين، واستولت عليها الدولة لإقامة الأحياء اليهودية وتوسيعها، بذريعة تلبية 'حاجات الجمهور'. ويكشف مصطلح 'الجمهور' أكثر من أي أمر آخر التحيّز السياسي الحكومي؛ فـ 'الجمهور' الذي تُفرض عليه دائمًا المصادرة يعني الفلسطينيين، و'الجمهور' الذي يتمتع دائمًا بثمار المصادرة يعني اليهود"[7].

يعيش اليوم أكثر من 200000 يهودي في المناطق المحتلة من القدس الشرقية[8]. ويُتوقع زيادة هذا العدد في مخططات التوسع العمراني الجديدة للمدينة. فوفقًا للمخطط الرئيس للقدس، ينبغي بناء 37000 وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية في غضون العقدين المقبلين[9].

ثالثًا: إزالة الطابع العربي عن القدس الشرقية

سعت السلطات الإسرائيلية، إلى جانب عملية دعم تطوير الأحياء اليهودية، لاحتواء التوسع الحضري العربي الفلسطيني. وسُمّيت هذه العملية "إزالة الطابع العربي"[10].

تتجسد أهداف العملية في: تقليل مساحة القدس الشرقية التي يقطنها مقدسيون فلسطينيون، والاحتفاظ بالأراضي للتوسّع اليهودي المستقبلي، ودفع الفلسطينيين العرب إلى مغادرة المدينة، وإبقائهم في حالة اضطراب وخضوع.

---

[7] Eyal Weizman, *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation* (New York: Verso Books, 2017), pp. 45-46.

[8] Maya Choshen & Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2014, The State of the City and Changing Trends* (Jerusalem: The Jerusalem Institute for Israel Studies, 2014).

[9] Francesco Chiodelli, "The Jerusalem Master Plan: Planning into the Conflict," *Jerusalem Quarterly*, no. 51 (Autuman 2012), pp. 5-20.

[10] Oren Yiftachel, "'Ethnocracy': The Politics of Judaizing Israel/Palestine," *Constellations*, vol. 6, no. 3 (1999), p. 7, accecced on 17/7/2018, at: https://goo.gl/8uWjuN

وفي سعي لهذه الأهداف، تمّت عبر نظام معقّد من إجراءات معيّنة، أو التقاعس عنها، ولا يتّسع لنا المجال هنا لإجراء تحليل معمّق لهذه الخطوات[11]، مع العلم أنها كلها مرتبطة بسياسات التخطيط والبناء الإسرائيلية وأنظمتها. ولنذكر مثالًا، عاملًا واحدًا فقط، هو أنه منذ الاحتلال لم تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين العرب بالتوسع إلا في عدد محدود من المناطق، وقرابة 30 في المئة من مساحة القدس الشرقية صودرت لمصلحة بناء أحياء يهودية أساسًا، وقرابة 20 في المئة منها خاضعة للتنظيم بوصفها مناطق خضراء، ونحو 30 في المئة لم تُشمل بأي خطة مفصّلة (رسم المخططات التفصيلية إحدى واجبات البلدية الإسرائيلية تحديدًا)، ولذلك لا يمكن بناء أي شيء عليها[12]، وهناك مشكلات أيضًا متعلّقة بنظام تسجيل الأراضي؛ إذ قرابة نصف أراضي فلسطينيي القدس الشرقية اليوم لم تستوفَ شروط التسجيل في السجل العقاري الإسرائيلي. والسبب في أن السجل لا يعترف بقانونية كثير من الوثائق والآليات التي كانت تنظم خلافات الملكية العقارية والتجارة في القدس الشرقية قبل الاحتلال الإسرائيلي[13].

تزيد هذه الإجراءات من صعوبة بناء وحدات سكنية جديدة في المناطق الفلسطينية في المدينة. وتقدّم بيانات تصاريح البناء الصادرة عن البلدية لمصلحة التطوير السكني للفلسطينيين العرب صورة واضحة عن هذا الوضع؛ فبعد احتلال عام 1967، لم توافق السلطات الإسرائيلية إلا على نحو 10 في المئة من طلبات فلسطينيي القدس للحصول على تصاريح بناء[14]، أي 4350 تصريحًا خلال الفترة 1967–2010[15]. ولنتذكر أنه في الفترة نفسها زاد عدد فلسطينيي القدس بحدود 215000 نسمة. وليس مفاجئًا في ضوء ذلك وجود نقص كبير في المساكن الفلسطينية.

---

[11] Francesco Chiodelli, *Shaping Jerusalem: Spatial Planning, Politics and the Conflict* (London and New York: Routledge, 2017).

[12] United Notions, *East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns* (Jerusalem: OCHA – Occupied Palestinian Territory, 2011).

[13] Meir Margalit, *Discrimination in the Heart of the Holy City* (Jerusalem: The International Peace and Cooperation Center, 2006); Amirav.

[14] Amirav.

[15] Michal Braier, "Zones of Transformation? Informal Construction and Independent Zoning Plans in East Jerusalem," *Environment and Planning A*, vol. 45, no. 11 (January 2013), pp. 2700–2716.

رفضت السلطات الإسرائيلية أيضًا، إلى جانب تقييد الحصول على مساكن في المناطق العربية الفلسطينية، دعم التطوير الحضري لهذه الأحياء (من ناحية الخدمات والمرافق)؛ إذ يتميّز معظم الأحياء الفلسطينية في القدس اليوم بنقص شديد في المرافق العامة الأساسية (الطرق المعبّدة والأرصفة وإنارة الشوارع وشبكات المياه والصرف الصحي). كما يوجد نقص كبير في الخدمات العامة المتقدمة، مثل الحدائق والمكتبات والمراكز الرياضية والمدارس العامة، استنادًا إلى حاجات السكان القاطنين[16]. وأدلى تيلي كوليك (عمدة مدينة القدس عن حزب العمل خلال الفترة 1965–1993) في مقابلة في عام 1990 يوضح فيها، برأيه، موقفَ السلطات الإسرائيلية من الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية؛ إذ صرّح: "صرحنا مرارًا وتكرارًا بأننا سنساوي بين حقوق العرب وحقوق اليهود في المدينة. كلام فارغ [...] كانوا وما زالوا مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة. فبخصوص القدس اليهودية حققتُ بعض الإنجازات في الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، أما بخصوص القدس الشرقية فلا شيء. ماذا فعلت؟ لا شيء. أرصفة؟ لا شيء. مؤسسات ثقافية؟ ولا واحدة. نعم أقمنا نظام صرف صحي وحسَّنا شبكة المياه. هل تعرف لماذا؟ هل تظن أنها من أجل صحتهم، من أجل رفاههم؟ انسَ ذلك! حدثت عندهم بعض الإصابات بالكوليرا، وخشي اليهود من العدوى، لذلك أقمنا نظامًا للصرف الصحي وشبكة مياه لدرء الكوليرا"[16].

النقطة الحاسمة هي أن المناطق العربية الفلسطينية في المدينة تتعرض لتمييز كبير من جهة مخصصاتها في ميزانية البلدية، فنسبة المبلغ المستثمر من الميزانية خلال الخمسة عشر عامًا الماضية في القدس الشرقية العربية كانت عادةً تراوح بين 10 و15 في المئة[17] مع العلم أن المقدسيين الفلسطينيين يمثّلون ثلث إجمالي سكان المدينة. ويُشار إلى أن الوضع كان أسوأ في العقود السابقة، فعلى مدى سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته وتسعينياته، لم تتجاوز أبدًا ميزانية البلدية لتطوير المناطق الفلسطينية نسبة 5 في المئة من ميزانية التنمية الإجمالية للبلدية[18].

---

[16] Margalit; "East Jerusalem: Facts and Figures 2017," Association for Civil Rights in Israel (21 May 2017), accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/ELBySC

[16] *A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem* (Jerusalem: B'Tselem, 1995), accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/nQpQjg

[17] Margalit.

[18] Amirav.

رابعًا: الجدار الفاصل

يُعدّ الجدار الفاصل الخطوة النهائية الحاسمة في العملية المتواصلة للاستيلاء الحضري الإسرائيلي على المدينة، حيث يرسم الجدار بدقة حدودًا واقعية للقدس (اليهودية) الجديدة. ولا يُعزى ذلك إلى واقع أنه نتيجة للجدار جرى استيعاب البروزات المتعددة للمستوطنات اليهودية المنتشرة في الضفة الغربية خارج المدينة داخل نظام حضري متجانس وشامل فحسب، بل خدم الجدار أيضًا بوصفه وسيلة للإبعاد[17]؛ إذ يمتد في الأنحاء كلها تقريبًا، حول القدس في الجانب الشرقي من الحدود البلدية، ويمتد أحيانًا في عمق الضفة الغربية. ويتراجع أحيانًا بحدّة عند نقاط معيّنة ضمن محيط المدينة البلدي، ويقتطع بذلك بعض المناطق العربية الفلسطينية في القدس الشرقية، حتى لو كانت ضمن الحدود البلدية للمدينة، لتُترك إلى جانب مناطق الضفة الغربية (انظر الشكل). وضمت هذه المناطق قرابة 55000 من المقدسيين العرب[18]، وفقًا لدراسة أجريت في عام 2006، وهو رقم زاد على الأرجح منذ ذلك الحين. وما زال مستقبل هذه المناطق غير محدد. فهي على الورق ما زالت تنتمي إلى القدس لأنها تقع ضمن حدودها القانونية، ولأن ليس للجدار وزن من الناحية الإدارية؛ إذ لم يُدّعَ قانونيًا أنه يرسم الحدود البلدية الجديدة. أدّى بناء الجدار من الناحية الفعلية إلى قطع هذه الأماكن ماديًا عن القدس وعن أي سيطرة أو تدخّل من الإدارة البلدية. يُضاف إلى ذلك ما أعلنه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مؤخرًا من أنه يدرس إمكان استبعاد قانوني لهذه المناطق عن المدينة. وعمومًا، يقلّص الجدار العازل المدينة العربية إلى سلسلة من الجيوب السكنية المبعثرة في فضاء يهودي غالب، مع نقص في التفاعل مع باقي أنحاء الضفة الغربية. وما عاد ما تبقى من المدينة العربية كعهده طوال عقود، قطبًا مكملًا ومنافسًا للمدينة اليهودية. فهي الآن أرخبيل من الجزر الإثنية في بحر حضري يهودي[19].

---

[17] Francesco Chiodelli, "Re-Shaping Jerusalem: The Transformation of Jerusalem's Metropolitan Area by the Israeli Barrier," *Cities*, vol. 31, no. 1 (2013), pp. 417-424.

[18] Rami Nasrallah, "The Jerusalem Separation Wall: Facts and Political Implications," in: Robert D. Brooks (ed.), *The Wall Fragmenting the Palestinian Fabric in Jerusalem* (Jerusalem: The International Peace and Cooperation Center, 2007), pp. 13-26.

[19] Chiodelli, *Shaping Jerusalem*.

الشكل

فضاء الجدار العازل: الأحياء العربية شرق الجدار وبلدات الضفة الغربية خارج المدينة[20]

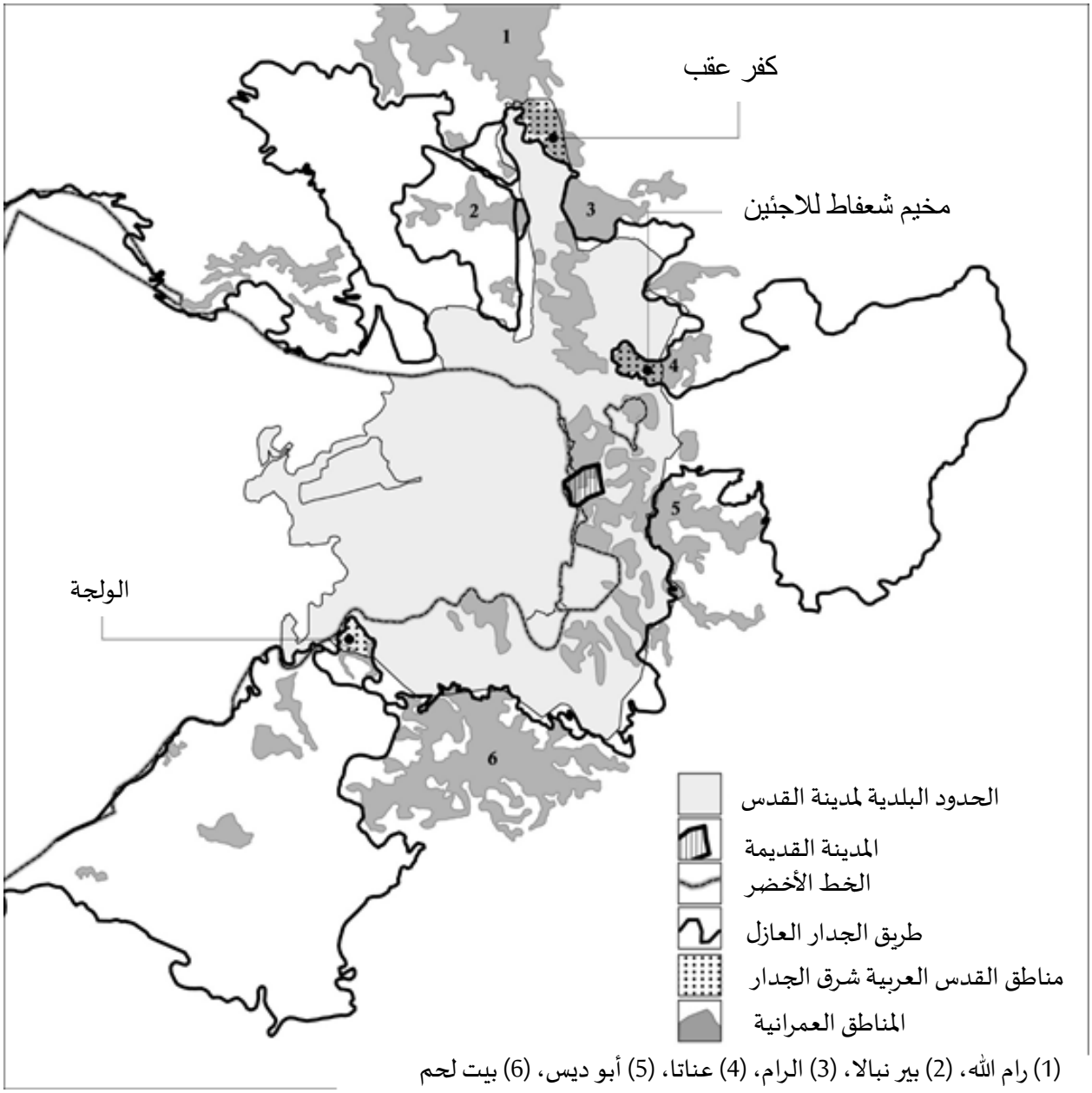

(1) رام الله، (2) بير نبالا، (3) الرام، (4) عناتا، (5) أبو ديس، (6) بيت لحم

[20] Chiodelli, "Re-Shaping Jerusalem," p. 422.

خامسًا: سياسة البعد المكاني

نتج من هذه الإجراءات آثارٌ مدمرة في الفضاء الحضري. فبمساعدة صمت كامل تقريبًا للمجتمع الدولي، جرى إزالة التقسيم المادي بين القدس الغربية (المدينة اليهودية) والقدس الشرقية (المدينة العربية الفلسطينية). وما عاد موجودًا في الواقع الخط الأخضر الذي يقسم المدينتين على الورق (وهي الحدود التي يعترف المجتمع الدولي بشرعيتها). وأصبحت التركيبة الحضرية للمدينة مختلفة جذريًا عما كانت عليه في عام 1967. وأصبحت القدس مدينة يهودية بالكامل تقريبًا، حيث حصل فيها تواصل شبه تام بين المدينة اليهودية في الغرب والمدينة اليهودية في الشرق. بينما تحوّلت المدينة العربية إلى سلسلة جزر فقيرة ومزرية ومغايرة لباقي الفضاء الحضري.

إن حصيلة حرب الإسمنت والحجر هذه مدمرة سياسيًا. فعبر تغيير الهيكل المادي للمدينة، أوجدت السلطات الإسرائيلية قيودًا مادية جديدة على الخيارات السياسية المتاحة واقعيًا. وأصبح شق المدينة اليوم على طول حدود ما قبل الاحتلال الإسرائيلي أصعب بكثير جدًا مما كان عليه في عام 1967 (بل يكاد يكون مستحيلًا).

خاتمة

سعت سلطات الاحتلال منذ احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس في عام 1967 لاتباع نهج وسياسة محدّدين للتأثير في مسار التطور الحضري الطبيعي، والتطور الديموغرافي العربي الفلسطيني للمدينة. وتمكّنت بعد خمسة عقود على الاحتلال من تحويل القدس إلى مدينة يهودية بالكامل تقريبًا، من خلال تغيير فضائها الحضري، مثل بناء المنازل والحدائق وسكك الحديد، بينما ترفض إعطاء الفلسطينيين رخص البناء، وتفرض عليهم بشكل دوري أوامر الهدم والإزالة ومصادرة الأراضي. وفي موازاة ذلك، قامت سلطات الاحتلال ببناء الجدار الفاصل الذي عزّز السيطرة الإسرائيلية المطلقة على الفضاء الحضري للمدينة.

المراجع

A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem. Jerusalem: B'Tselem, 1995.

Amirav, Mosheh. *Jerusalem Syndrome: The Palestinian-Israeli Battle for the Holy City*. Brighton: Sussex Academic Press, 2009.

Braier, Michal. "Zones of Transformation? Informal Construction and Independent Zoning Plans in East Jerusalem." *Environment and Planning A*. vol. 45. no. 11 (January 2013).

Brooks, Robert D. (ed.). *The Wall Fragmenting the Palestinian Fabric in Jerusalem*. Jerusalem: The International Peace and Cooperation Center, 2007.

Chiodelli, Francesco. "The Jerusalem Master Plan: Planning into the Conflict." *Jerusalem Quarterly*. no. 51 (Autuman 2012).

_____. "Re-Shaping Jerusalem: The Transformation of Jerusalem's Metropolitan Area by the Israeli Barrier." *Cities*. vol. 31. no. 1 (2013).

_____. *Shaping Jerusalem: Spatial Planning, Politics and the Conflict*. London and New York: Routledge, 2017.

Choshen, Maya & Michal Korach. *Jerusalem: Facts and Trends 2014, The State of the City and Changing Trends*. Jerusalem: The Jerusalem Institute for Israel Studies, 2014.

"East Jerusalem: Facts and Figures 2017." Association for Civil Rights in Israel (21 May 2017). at: https://goo.gl/ELBySC

Foundation for Middle East Peace. "Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories." *A Bimonthly Publication for the Foundation for Middle East Pease*. vol 4. no. 3 (May 1994).

Kedar, Alexandre. "Legal Transformation of Ethnic Geography: Israeli Law and the Palestinian Landholder 1948-1967." *Journal of International Law and Politics*. vol. 33. no. 4 (2001).

Margalit, Meir. *Discrimination in the Heart of the Holy City*. Jerusalem: The International Peace and Cooperation Center, 2006.

Misselwitz, Philipp (ed.). *City of Collision: Jerusalem and the Principles of Conflict Urbanism*. Basel: Birkhäuser, 2006.

United Notions. *East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns*. Jerusalem: OCHA - Occupied Palestinian Territory, 2011.

Weizman, Eyal. *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*. New York: Verso Books, 2017.

Yiftachel, Oren. "'Ethnocracy': The Politics of Judaizing Israel/Palestine." *Constellations*. vol. 6. no. 3 (1999).

Yiftachel, Oren. *Ethnocracy: Land, Identity, and Politics in Israel/Palestine*. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 2006.